

**دليل التزامات تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة
بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عن
المعاملات المشبوهة**

يوليو 2020



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry



الفهرس

المقدمة

- 4 1- الإطار العام للدليل
- 5 2- أهداف الدليل
- 5 3- ميدان تطبيق الدليل الإرشادي
- 8 4- جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الجزء الأول: التزامات تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة

- 13** **بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**
- 14 1- تطبيق المنهج القائم على المخاطر
- 17 2- برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 19 3- تدابير العناية الواجبة
- 22 4- تدابير العناية الواجبة المشددة
- 24 5- تدابير العناية الواجبة المبسطة
- 26 6- المستفيد الحقيقي
- 30 7- الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر
- 32 8- الاحتفاظ بالسجلات
- 34 9- الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

الجزء الثاني: العقوبات والجزاء المترتبة عن مخالفة تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التزاماتهم بمتطلبات مكافحة

- 39** **غسل الأموال وتمويل الإرهاب**
- 40 1- العقوبات
- 41 2- الجزاءات الإدارية والمالية
- 42** **المراجع القانونية**
- 42** **الروابط المفيدة**
- 43** **الملاحق**

1- الإطار العام للدليل:

يُعد قطاع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة من القطاعات عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم تحديده على حد سواء في كل من التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح بدولة قطر لسنة 2019¹ والتقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي أجرته وزارة التجارة والصناعة لسنة 2020. كما أتم مصرف قطر المركزي التقييم القطاعي للمخاطر على مستوى المؤسسات المالية الذي إنتهى لارتباط تعاملات تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة والذهب مع المؤسسات المالية لدرجة معينة من المخاطر تستلزم من المؤسسات المالية إدارتها بكفاءة للحد من أي آثار سلبية عليها يمكن أن تنتج من هذه التعاملات².

وتعتبر المعادن الثمينة، من الذهب والفضة والبلاتين، أو الأحجار الكريمة، مثل اللؤلؤ والماس والجواهر، ذات قيمة مادية عالية ويمكن أن تتوفر في أحجام صغيرة نسبياً مما يسهل نقلها وشرائها في العديد من الدول. كما يمكن استغلال هذه السلع للتبادل والمتاجرة من قبل أي شخص يسعى لنقل الأموال عبر الحدود، إذ توفر المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وخاصة الذهب، وسيلة بديلة للمجرمين لتخزين أو نقل أصولهم عبر الحدود وإدخال العائدات بشكل غير شرعي في النظام المالي³.

ويظل الذهب محتفظاً بقيمته بغض النظر عن شكله سواء كان في صورة سبائك أو مشغولات ذهبية، ناهيك عن أنه يمكن أن يتم تسيله وصهره وتغيير شكله، ويبقى مع ذلك محتفظاً بقيمته مع مرور الزمن. ويستخدم الذهب في عمليات غسل الأموال سواء تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة (كالسرقة أو التهريب) ومن ثمة يكون هو نفسه متحصلات من جريمة و بالتالي يعد أموالاً غير مشروعة، أو يستخدم كوسيلة لغسل الأموال من خلال تحويل متحصلات أموال غير شرعية إلى المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والذهب لإخفاء المصدر الأصلي لها⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة خصائص لتجارة المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تجعلها الأكثر عرضة للاستغلال من قبل المجرمين ومن أهمها طبيعة وحجم سوق الذهب الذي يعتمد على الاستخدام المكثف للنقد كوسيلة للتبادل التجاري وكذلك صعوبة تحديد مصدر ملكية الذهب و تتبع المعاملات المتعلقة به و اقتفاء أثرها⁵.

بالإضافة إلى ذلك يسهل أيضاً المتاجرة بالأحجار الكريمة وخاصة الألماس حول العالم بدون صعوبات تذكر، إذ يسهل إخفاء ونقل أحجار الألماس لصغر حجمها وارتفاع قيمتها مما يجعلها من أكثر الأحجار الكريمة التي تمثل تهديداً في مجال استغلالها كوسيلة لغسل الأموال، هذا بالإضافة إلى إمكانية استغلال الألماس كوسيلة لتمويل الأعمال والجماعات الإرهابية.

ويُعد الذهب من أكثر المعادن الثمينة التي يتم الاتجار بها في دولة قطر مقارنة بغيره من المعادن أو الأحجار الكريمة⁶.

2- أهداف الدليل:

تم إعداد هذا الدليل المشترك بين وزارة التجارة والصناعة ووحدة المعلومات المالية⁷ بقصد توضيح وتبسيط الالتزامات التي تقع على عاتق تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك الالتزامات الخاصة بالإبلاغ عن أي معاملة يشبه أن تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ويعكس هذا الدليل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقرار وزير التجارة والصناعة رقم (48) لسنة 2020 بإصدار قواعد التزامات مدققي الحسابات القانونيين وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (والمشار إليها لاحقاً في هذا الدليل بقواعد الالتزامات).

كما يساعد هذا الدليل تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، على تلبية التزامات الإبلاغ عن أي معاملة يشبه أن لها علاقة بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب طبقاً للقانون رقم (20) لسنة 2019، ورفع تقارير عالية الجودة لوحدة المعلومات المالية نظراً لدورها المركزي في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويتولى قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنشأ بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم (95) لسنة 2019، الرقابة على إلتزام تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموضحة في هذا الدليل، وإقتراح الجزاءات المالية والإدارية ضد من ثبتت مخالفته منهم لأحكام القانون ولائحته التنفيذية، وأية قرارات أو توجيهات ذات صلة، وإبلاغ وحدة المعلومات المالية بالإجراءات التي تُتخذ في هذا الشأن.

3- ميدان تطبيق الدليل الإرشادي:

أولاً: على من ينطبق هذا الدليل؟

يصف القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالاتساق مع توصيات مجموعة العمل المالي - فاتف، تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة كأعمال ومهن غير مالية محددة⁸. وينطبق هذا الدليل على كل تاجر مرخص له في ممارسة أحد الأنشطة المرتبطة بقطاع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومنها:

- إنتاج سبائك ذهبية متنوعة العيار أو سبائك فضة (من استخلاص الذهب) أو عملات ذهبية أو مشغولات ذهبية متنوعة أو الحلبي والمجوهرات من الذهب أو السيوف والأسلحة التراثية.
- التجارة في المجوهرات والمعادن الثمينة المشغولة وغير المشغولة والمصوغات الذهبية والفضية والألماس والأحجار الكريمة واللؤلؤ والفضيات.
- صناعة معدن الذهب ومعدن الفضة والمصوغات من الذهب والمعادن الثمينة والمجوهرات التقليدية والمجوهرات والأصناف المتصلة بها.
- صياغة الذهب والفضة والمجوهرات.
- إصلاح وتعديل المجوهرات والمصوغات والحلي.
- تأجير المجوهرات.

7. يندرج الدليل المشترك في إطار تفعيل مقتضيات مذكرة التفاهم المبرمة بين وزارة التجارة والصناعة ووحدة المعلومات المالية بتاريخ 16 مايو 2019 والتي تُجسم ما تضمنه القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الرقابية والسلط المختصة و توحيد الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب.
8 المادة الأولى من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1. تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح بدولة قطر ديسمبر 2019 ص 149 الذي ورد به أن مؤشر مخاطر قطاع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة جاء في مستوى مرتفع.
2. تعميم مصرف قطر المركزي رقم 18 لسنة 2020 بشأن تحديث الإرشادات الخاصة بإدارة مخاطر التعامل مع تجار المعادن الثمينة و الأحجار الكريمة و الذهب، مايو 2020، ص 2.
3. FATF REPORT, Money laundering / terrorist financing risks and vulnerabilities associated with gold, July 2015.
4. الأعمال والمهن غير المالية المحددة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينافاتف، 10 نوفمبر 2008.
5. FATF REPORT, Money laundering / terrorist financing risks and vulnerabilities associated with gold, July 2015.
6. الدليل الخاص بالبنوك ومحللات الصرافة لإدارة مخاطر التعامل مع تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة الصادر عن مصرف قطر المركزي في 13 مارس 2019، الإرشادات الخاصة بإدارة مخاطر التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والذهب، مايو 2020.



كيف يتم الكشف عن المعاملات المجزأة أو المتصلة

إن مرتكبي الأنشطة الاجرامية على يقين بأن المعاملات النقدية التي تساوي أو تزيد قيمتها على (50.000) خمسين ألف ريال تخضع للرقابة. لذلك، فقد يسعون إلى إجراء العديد من العمليات الصغيرة من شراء أو بيع الذهب أو المعادن الثمينة وهو ما يُعرف بالتجزئة، بهدف تجنّب إجراءات الفحص. ويجب على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التنبه إلى هذا النوع من المخططات. وتشمل المؤشرات التي تفيد بأن العميل يسعى إلى تجنّب إجراءات الفحص، ما يلي:

- العميل الذي يسعى جاهداً ألا تزيد قيمة المعاملة التي يقوم بإجرائها على (50.000) خمسين ألف ريال وذلك على سبيل المثال من خلال إجراء تغييرات بسيطة على عملية الشراء.
- العميل الذي ينوي شراء سلعة ما، وسرعان ما يُغير رأيه حين يعلم بسعر السلعة أو حين يبدأ البائع بطرح الأسئلة الضرورية، ومن ثم يقوم بشراء شيء مختلف تماماً لا تزيد قيمته على الحد المعين.
- العميل نفسه الذي يراود المتجر كل يومين على مدى أسبوع، ويقوم بعملية شراء أو بيع لا تزيد قيمتها على (50.000) خمسين ألف ريال.
- عدد من العملاء المختلفين الذين يقومون بعمليات شراء لا تزيد قيمتها على الحد المعين ويتم تسليم المشتريات إلى مكان السكن ذاته، أو الشخص نفسه الذي يأتي إلى المتجر لاستلام عدد من السلع التي قام بشرائها أشخاص آخرون.

وتشمل المعادن الثمينة الذهب والفضة والبلاطين، سواء على هيئة أصناف مشغولة (بمعنى مكتملة الصنع) أو نصف مشغولة (ويقصد بها غير مكتملة الصنع) أو عملة أو سبائك (ويقصد بها القطع الذهبية أو الفضية أو البلاطينية، غير المشغولة).

وتشمل الأحجار الكريمة ذات القيمة العالية، الألماس واللؤلؤ الطبيعي أو المزروع والأحجار الكريمة الطبيعية والصناعية.

وتسري أحكام هذا الدليل الإرشادي على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الناشطين في دولة قطر، سواء كان ذلك في إطار مؤسسات فردية أو شركات تجارية وعلى كافة فروعها والشركات التابعة لها التي تمتلك أغلبية فيها في الدولة أو في الخارج.

ثانياً: متى يخضع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة للالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

يخضع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة للالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب **عند إبرامهم معاملات نقدية مع عملائهم تساوي أو تزيد قيمتها على (50.000) خمسين ألف ريال أو مايعادلها بالعملة الأخرى.** ويمكن أن تأخذ المعاملة النقدية شكل معاملة واحدة، أو معاملات متعددة على نحو تظهر مرتبطة ببعضها البعض.

وعليه فإن تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الذين لا يقومون بإبرام معاملات نقدية في أي حال من الأحوال لا يخضعون للمتطلبات المنصوص عليها في هذا الدليل.

أما إذا أبرم تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة معاملات نقدية مع عملائهم تساوي أو تزيد قيمتها على (50.000) خمسين ألف ريال أو مايعادلها بالعملة الأخرى، سواء كان ذلك بصفة مستمرة أو في حالات نادرة، فإنهم يكونون مطالبين بالالتزام بحد أدنى من المتطلبات الموضحة في هذا الدليل المتمثلة في وضع برنامج دائم لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بما في ذلك تعيين مسؤول التزام ونائبه، وتوفير التدريب للموظفين، وإجراء التقييم الذاتي للمخاطر.

غير أنهم لا يكونون ملزمين بتطبيق بقية المتطلبات على غرار تطبيق تدابير العناية الواجبة والاحتفاظ بالسجلات، إلا عند إبرامهم معاملات نقدية تتجاوز الحد المعين بالقانون المشار إليه أعلاه.

من الناحية العملية، هناك حد أدنى من المتطلبات التي لا يمكن اختيار «تطبيقها» أو «عدم تطبيقها» بحسب القيمة النقدية للمعاملة، فعلى سبيل المثال حتى ولو لم يقدّم التاجر على مدى شهر إبرام معاملات نقدية تساوي أو تزيد قيمتها على الحد المعين للمعاملات التي تجعله تحت طائلة متطلبات مكافحة غسل الأموال، فإنه ينبغي عليه في جميع الأحوال أن يكون لديه برنامج لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و مسؤول التزام و توفير تدريب لموظفيه وإجراء عملية تقييم المخاطر، خصوصاً وأنه يمكن لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في كل وقت أن يجري معاملة تتجاوز الحد المعين بالقانون. غير أنه لا يكون ملزماً بتطبيق تدابير العناية الواجبة والاحتفاظ بالسجلات إلا بالنسبة للمعاملات النقدية التي تتجاوز الحد المذكور.

4- جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

ما هو غسل الأموال؟

تنص المادة 2 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه «يُعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من قام عمداً بأي من الأفعال التالية:

1- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها متحصلات جريمة أو أي من أفعال الاشتراك في هذه الجريمة، بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص قام بارتكاب هذه الجريمة على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

2- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها متحصلات جريمة.

3- اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها مع العلم وقت تسلمها أنها متحصلات جريمة.

4- الاشتراك أو الارتباط أو التواطؤ أو المساعدة أو التريض أو التسهيل أو تقديم المشورة أو التعاون أو المساهمة أو التآمر في ارتكاب أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المحددة في هذه المادة.

وتعتبر جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية.

وعند إثبات أن الأموال متحصلات جريمة، لا يشترط أن يكون قد تم إدانة الشخص بارتكاب جريمة أصلية. ولا تحول معاقبة الأشخاص الذين يرتكبون الجريمة الأصلية دون معاقبتهم على جريمة غسل الأموال.»

انطلاقاً من هذه المادة، يمكن إستعراض الخصائص العامة لجريمة غسل الأموال على النحو التالي:

• جريمة غسل الأموال هي جريمة بالتبعية أو جريمة نتيجة، فهي جريمة يتم ارتكابها إثر اقتراف جريمة أولى تعرف بالجريمة الأصلية⁹ يترتب عليها عائدات مالية تكون موضوع جريمة غسل الأموال.

• جريمة غسل الأموال هي جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية، فلا يشترط أن يكون قد تم إدانة الشخص بارتكاب جريمة أصلية حتى يقع تبعية من أجل ارتكابه لجريمة غسل الأموال ولا تحول معاقبته من أجل ارتكابه لجريمة أصلية دون معاقبته من أجل جريمة غسل الأموال.

• جميع العائدات أو المتحصلات يمكن أن يتم غسلها، وهي تدخل تبعا لذلك تحت طائلة التجريم، فجميع الأموال أو الأصول (مادية أو غير مادية، منقولة أو ثابتة) أو المداخيل أو الأرباح أو الفوائد الناتجة أو التي تم الحصول عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إثر ارتكاب إحدى الجرائم الأصلية، يمكن أن تكون موضوع جريمة غسل الأموال.

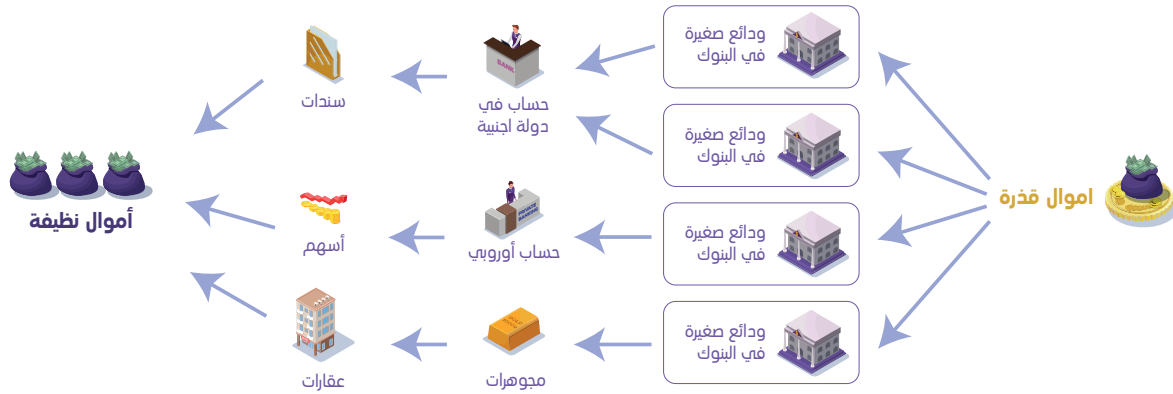
• الجاني في جريمة غسل الأموال قد يكون (أ) إما مرتكب الجريمة الأصلية: في هذه الحالة يقوم الشخص الذي اقترف الجريمة الأصلية، بوصفه صاحب العائدات الإجرامية، بنفسه بالأعمال المؤدية إلى إخفاء المصدر الإجرامي للأموال، (ب) أو شخص آخر يساعد مرتكب الجريمة الأصلية بقصد إدماج متحصلات الجريمة بالمسالك الاقتصادية الشرعية.

• العقوبة المستوجبة لجريمة غسل الأموال هي الحبس لمدة لا تتجاوز عشر سنوات، والغرامة التي لا تقل عن (2,000,000) مليوني ريال ولا تزيد على (5,000,000) خمسة ملايين ريال أو ضعف قيمة الأموال التي تم غسلها، أيهما أكثر، لكل من ارتكب إحدى جرائم غسل الأموال¹⁰.

9. الجريمة الأصلية هي كل فعل يشكل جنابة أو جنحة وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة، سواء ارتكب داخل الدولة أو خارجها، متى تولد عنه مال، وكان معاقباً عليه في كلتا الدولتين: المادة (1) من القانون رقم (20) لسنة 2019 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

10. المادة (78) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مراحل غسل الأموال:



تنتج عن العديد من الجرائم كالإتجار في المخدرات والأسلحة والفساد والرشوة، أرباح طائلة لمرتكبيها، وهو ما يدفعهم إلى إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع بقصد الانتفاع بها عبر غسل أموال متحصلات الجريمة، ويتم غسل الأموال على ثلاثة مراحل متتابعة تشمل:

المرحلة الاولى: الإيداع أو التوظيف:

هي مرحلة توظيف أو إحلال يتولى فيها غاسل الأموال التخلص من حيازته لمتحصلات الجريمة:

• ياداعها في النظام المالي وعادة ما يكون ذلك عبر مؤسسة مالية:

إما بتجزئة المبالغ النقدية الكبيرة إلى مبالغ نقدية صغيرة لا تثير الشكوك حولها من قبل ذات العميل والتي تقل قيمتها عن 50 ألف ريال قطري، أو توزيع المبلغ على عدد من الأشخاص، بخلاف العميل، بحيث يقومون ياداعها أو تحويلها إلى حساب أو حسابات بنكية تابعة لذات الشخص على مدى فترات زمنية مختلفة وبفروع مختلفة للمؤسسة المالية أو بمؤسسات مالية متعددة، وهو ما يعرف اصطلاحاً بالتجزئة (smurfing/schtroumphage).

أو بتحويل الأوراق النقدية ذات القيمة المنخفضة إلى أوراق نقدية ذات قيمة مرتفعة أو إلى عملة أجنبية أو إلى أدوات مالية كالشيكات والأوامر بالدفع، حتى يكون من السهل حملها في صورة مادية عبر الحدود.

• كما يمكن لغاسل الأموال أن يوظف متحصلات الجريمة في شراء عقارات أو أشياء ذات قيمة منقولة مثل الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وذلك مباشرة وبمبالغ كبيرة، أو عن طريق تجزئة المشتريات بما لا يثير الشك في المشتري، لا سيما عندما لا تتوافق معاملاته المالية مع ما هو متوقع من نظرائه من العملاء.

• تجدر الإشارة إلى أن متحصلات الجريمة ليست أموالاً نقدية في كل الأحوال إذ يمكن أن تشمل ما تدره هذه الأموال من أرباح أو فوائد أو ريع أو أي ناتج آخر، سواء بقيت على حالها أو تم تحويلها كلياً أو جزئياً إلى ممتلكات أو عائدات استثمارية أخرى.

المرحلة الثانية: التمويه أو الغسل:

تبدأ المرحلة الثانية من غسل الأموال بعد دخول الأموال غير المشروعة إلى قنوات النظام المالي الشرعي. فبعد إيداع أو توظيف متحصلات الجريمة، يقوم غاسل الأموال بإخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع عبر إنجاز سلسلة معقدة من العمليات والتحويلات التي تحول دون كشف مصدرها كالخدمات والعقود الوهمية والفواتير المزورة والشركات الواجبة، أو عمليات البيع والشراء للذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة غير المبررة، وذلك بهدف جعل تتبع مصدر تلك الأموال غير المشروعة أمراً صعباً.

المرحلة الثالثة : الدمج ويطلق عليها أيضاً مرحلة التجفيف :

يقوم غاسل الأموال في هذه المرحلة بإضفاء طابع الشرعية على مصدر الأموال، وذلك بإدماج متحصلات الجريمة التي قام بغسلها في أنشطة اقتصادية مشروعة بما من شأنه أن يمنحها مظهر الأموال الشرعية. وعقب إدماج متحصلات الجريمة بنجاح، يمكن أن تبدو الأموال بسهولة وكأنها عائدات لصفقات تجارية مشروعة أو متحصلات ناتجة عن بيع معادن ثمينة أو أحجار كريمة وغيرها من الأشياء الثمينة التي تم الحصول عليها بصورة مشروعة. ويصبح بذلك من الصعب بل وحتى من المستحيل تحديد الأموال على أنها متحصلات الجريمة.

ما هو تمويل الإرهاب؟



تنص المادة (3) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على «أنه يُعد مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل من قام عمداً وبغرض غير مشروع بتوفير أموال أو جمعها بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لاستخدامها أو مع العلم بأنها سوف تستخدم كلياً أو جزئياً في أي مما يلي:

- 1- القيام بعمل إرهابي أو أعمال إرهابية.
- 2- بواسطة إرهابي أو كيان إرهابي، حتى في حالة عدم وجود رابط مع عمل إرهابي أو عمليات إرهابية محددة.
- 3- تمويل سفر أفراد إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، وذلك بغرض ارتكاب عمل إرهابي أو الإعداد أو التخطيط أو المشاركة فيه أو توفير أو تلقي تدريبات إرهابية.
- 4- تنظيم ارتكاب، أو توجيه آخرين لارتكاب أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المحددة في هذه المادة.
- 5- الاشتراك أو التواطؤ أو المساعدة أو التحريض أو التسهيل أو تقديم المشورة أو التعاون أو المساهمة أو التأمر في ارتكاب، أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

وتشمل الأموال المستخدمة في جريمة تمويل الإرهاب أية أموال، **سواء كانت من مصدر مشروع أو غير**

مشروع، وبغض النظر عن استخدامها فعلاً في تنفيذ أو الشروع في تنفيذ عمل إرهابي أو ارتباطها بأي عمل إرهابي محدد.

كما تتحقق جريمة تمويل الإرهاب، بغض النظر عما إذا كان الشخص المتهم بارتكابها يتواجد في الدولة التي يوجد فيها الإرهابي أو الكيان الإرهابي، أو في الدولة التي ارتكب أو سئرتكب فيها العمل الإرهابي، أو في دولة أخرى.

وتعد جريمة تمويل الإرهاب جريمة أصلية لجريمة غسل الأموال.»

يستنتج مما سبق ذكره، أن تمويل الإرهاب هو توفير أو جمع أموال، سواء كانت من مصدر مشروع أو غير مشروع، وذلك لاستخدامها في:

- القيام بعمل إرهابي أو أعمال إرهابية.
- بواسطة إرهابي أو كيان إرهابي حتى في حالة عدم وجود رابط مع عمل إرهابي أو عمليات إرهابية محددة.

تجدر الإشارة إلى أن الأموال المستخدمة في جريمة تمويل الإرهاب تشمل الأصول أو الممتلكات، أياً كان نوعها، مادية أو غير مادية، ملموسة أو غير ملموسة، منقولة أو ثابتة بما في ذلك توفير أي من الأشياء ذات القيمة لأي إرهابي أو مجموعة إرهابية كتوفير الطعام والسكن والمواد الطبية والأسلحة وأجهزة الكمبيوتر وليس فقط الأموال النقدية أو التحويلات الالكترونية.

وتنص المادة (79) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه "يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز عشرين سنة، وبالغرامة التي لا تقل عن (5,000,000) خمسة ملايين ريال ولا تزيد على (10,000,000) عشرة ملايين ريال أو ضعف قيمة التمويل، أيهما أكثر، كل من ارتكب إحدى جرائم تمويل الإرهاب المنصوص عليها في المادة (3) من هذا القانون".

ما هو الفرق بين جرمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

جريمة تمويل الإرهاب	جريمة غسل الأموال
جريمة أصلية لجريمة غسل الأموال	جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية
جريمة غالباً ما تكون سابقة زمنياً للجريمة الإرهابية	جريمة لاحقة زمنياً للجريمة الأصلية
الأموال المستخدمة في تمويل الإرهاب قد تكون من مصادر مشروعة (كالتبرعات... إلخ) أو غير مشروعة (كمتحصلات جرائم الاتجار في المخدرات، وما إلى ذلك).	الأموال المغسولة تكون متحصلات جريمة أصلية

هل يعاقب الشخص المعنوي في جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؟

تنص المادة (77) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه "يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (4,000,000) أربعة ملايين ريال، ولا تزيد على (8,000,000) ثمانية ملايين ريال، أو ثلاثة أضعاف الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أيهما أكثر، كل شخص معنوي، ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون باسمه ولصالحه من جانب شخص طبيعي يعمل منفرداً أو كجزء من جهاز تابع له، أو يشغل موقعاً قيادياً فيه أو يستند إلى تمثيله، أو لديه تفويض باتخاذ القرارات نيابة عنه، أو مخول بممارسة السلطة فيه".

ولا يحول ذلك دون معاقبة الشخص الطبيعي مرتكب الجريمة، بالعقوبة المقررة لها في هذا القانون.

وللمحكمة أن تقضي بمنع الشخص المعنوي، من مواصلة القيام بأنشطة تجارية معينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبشكل دائم أو مؤقت أو بوضعه تحت إشراف قضائي أو بإغلاق مرافقه التي استخدمت في ارتكاب الجريمة بصفة دائمة أو مؤقتة أو بحله وتصفية أعماله. ولها أن تأمر بنشر الحكم الصادر ضده على نفقته الخاصة في جريدتين يوميتين».

الجزء الأول: التزامات تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة
بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

• **المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر:** يتناول التقييم الوطني للمخاطر الجرائم الأصلية، الأساسية التي ينتج عنها متحصلات في دولة قطر، بالإضافة إلى الطرق التي قد يسعى المجرمون من خلالها إلى غسل متحصلات تلك الجرائم، أو الطرق التي يمكن أن يسعى من خلالها ممولو الإرهاب إلى نقل الأموال. و من هذا المنطلق، فإنه ينبغي على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الاطلاع على نتائج التقييم الوطني للمخاطر والأخذ بعين الاعتبار إن كان أي منها ينطبق على أعمالهم، بما في ذلك على عملائهم.

• **عوامل المخاطر المرتبطة بقاعدة العملاء:** قد تكون المخاطر المرتبطة بقاعدة العملاء مرتفعة إذا كان العميل من فئة المسؤولين رفيعي المستوى أو أحد أفراد عائلتهم أو المقربين منهم (المعروفين بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر، والذين سيتم التطرق إليهم أدناه) أو كان مقيماً بدولة عالية المخاطر أو لم يكن حاضراً لغايات عملية التحقق من الهوية (أي العمليات التي لا تتم وجهاً لوجه).

و تكون المخاطر المرتبطة بالعميل مرتفعة أيضاً إذا كان شخصاً معنوياً يدير جزءاً هاماً من أنشطته أو لديه فروع بدول عالية المخاطر أو كان من الأشخاص المعنويين أو الترتيبات القانونية الذين يصعب بسبب هيكلتهم أو طبيعتهم تحديد المستفيد الحقيقي منهم، أو العميل الذي يسعى للحيلولة دون فهم المعاملات والعمليات التي يجريها عبر استخدام شركات وهمية أو واجهة أو ذات هيكل ملكية معقد أو شركات تتم إدارتها عبر عدة دول دون هدف اقتصادي واضح.

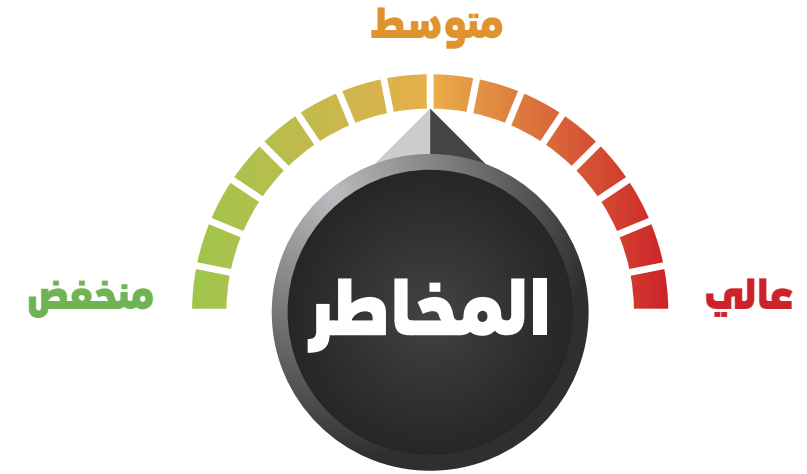
وينبغي أن يُراعى تقييم مخاطر الأعمال، مدى معرفة تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة قاعدة العملاء ذات الصلة، إذ قد تمثل المعاملات التي تتم مع مجموعة صغيرة ممن هم على معرفة وطيدة بالتاجر لسنوات عديدة، مخاطر منخفضة، مقارنة بالأعمال ذات العدد الكبير من العملاء، والتي تشهد تغييراً مستمراً في قاعدة عملائها ذات الصلة، حيث أنه في الحالة الأولى يسهل معرفة خلفيات العملاء وأعمالهم وماذا يفعلون بالمنتجات التي يشترونها من التاجر. و على الرغم من ذلك، فإن مجرد معرفة التاجر بالعميل على مدى سنوات، لا يعني بالضرورة أن المخاطر المرتبطة بالعميل تكون منخفضة.

كما ينبغي على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، عند إجراء تقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء، مراعاة ليس فقط عملائهم المباشرين، بل أيضاً الأشخاص الذين يملكون ويسيطرون على العملاء من الأشخاص المعنوية الذين يُعرفون بـ«المستفيدين الحقيقيين» (وسيتم تفصيل هذا الجزء أدناه).

• **عوامل المخاطر المرتبطة بالدول والمناطق الجغرافية:** يمكن أن تشكل الأعمال مخاطر مرتفعة، في حال كانت المعاملات التي تتم بصورة دورية، متصلة بدولة تم تصنيفها من قبل مصادر معترف بمصداقيتها وموثوق بها (كأن يتم تصنيفها من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو في بيانات مجموعة العمل المالي- "فاتف" statements)، على أساس أنها دول غير مجهزة بأنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أنها تمثل مخاطر مرتفعة في مجال الفساد وبقيّة الأنشطة الإجرامية. وقد تشير المعاملة المتصلة بدولة مرتفعة المخاطر إلى كون مصادر الأعمال سواء كانت سلعاً طبيعية بشكلها الخام أو المشغول، أي منتهي الصنع، تأتي من تلك الدولة أو أن الموردين موجودون في تلك الدولة أو في حال كانت المعاملات تتم مع وسطاء أو عملاء مقرهم في تلك الدولة أو أنه يتم إبرام معاملات وصفقات تجارية مع تلك الدولة. في المقابل، يمكن أن تكون المخاطر المتصلة بالدول والأقاليم الجغرافية منخفضة إذا كانت المعاملة متصلة بدول مجهزة بأنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو دول تم تصنيفها من طرف مصادر معترف بمصداقيتها وموثوق بها، على أساس أنها تمثل مخاطر منخفضة في مجال الفساد وبقيّة الأنشطة الإجرامية، أو دول خضعت لتقييمات متبادلة تم إجراؤها من طرف منظمات معترف بها وموثوق بها.

أولاً: ما هو المنهج القائم على المخاطر؟

يقصد بالمنهج القائم على المخاطر، جملة التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها وفهمها وخفضها بما يسمح بتخصيص الموارد وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية بغاية تحقيق النجاعة والفاعلية من خلال التركيز على الأنشطة أو العملاء أو المعاملات عالية المخاطر.



ثانياً: كيف يُقيم تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه؟

ينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، للالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

1. إجراء تقييم للمخاطر المرتبطة بأعماله. ويهدف تقييم المخاطر إلى تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه بما يتلاءم مع طبيعة أعماله وحجمها، خاصة وأن الأعمال ذات الحجم الكبير تتطلب إجراء تقييم شامل ومعمق للمخاطر.
2. على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة عند إجراء تقييم المخاطر المرتبطة بأعماله مراعاة العوامل التالية:

• **حجم أعماله:** هل يمارس تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة نشاطه بصفة شخصية؟ في إطار مؤسسة فردية أو محل؟ أو هل ينشط في إطار شركة تجارية تشمل عدة متاجر في دول مختلفة، وتضم عددًا كبيرًا من الموظفين؟ في هذا الإطار يجدر التنبيه إلى أن الأعمال ذات الحجم الكبير قد تُشكل مخاطر مرتفعة، بحيث يصعب معها تتبع نشاط العميل والتعرف على العملاء.

• **طبيعة أعماله:** تمثل بعض الأعمال المرتبطة بقطاع الذهب والمعادن الثمينة مخاطر مرتفعة مقارنة مع غيرها. وتعدّ العمليات التجارية المرتبطة بسبائك الذهب والأحجار الكريمة الخامة ذات مخاطر مرتفعة، إذ أن هذه القطع تكون أكثر جاذبية لمرتكبي الأنشطة غير المشروعة حيث يمكنهم إخفاؤها ونقلها عبر الحدود، بالإضافة إلى أنها تحتفظ بقيمتها في كافة أنحاء العالم¹¹. وفي المقابل، تُعدّ المجوهرات المشغولة أو مكتملة الصنع، وخاصة مجوهرات تزيين الملابس، ذات مخاطر منخفضة، إذ أنه لا يمكن معرفة أو توقع قيمة إعادة بيعها، كما يصعب نقل قيمة كبيرة من خلال قطع صغيرة نسبياً.

4. يوفر تقارير عن ذلك لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة دورية، في الأجل الذي يحدده وبناء على طلبه.

2- برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

ينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن:

1- يضع برنامجاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن سياسات وإجراءات وضوابط داخلية تُراعي المخاطر التي تم تحديدها، وحجم أعماله ودرجة تعقيدها وطبيعتها.

2- ينفذ البرنامج بفاعلية من أجل إدارة المخاطر وخفضها بشكل يتناسب مع طبيعة أعماله وحجمها.

3- يراجع ويحدث ويعزز البرنامج إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

4- يطبق البرنامج على جميع فروع والشركات التابعة له والتي يملك فيها حصة الأغلبية في الدولة وفي الخارج.

5- يقدم نسخة من برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع التقرير السنوي لمسؤول الالتزام مرة في السنة، إلى قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوزارة التجارة والصناعة، وأي مستندات داعمة يمكن طلبها لهذا الغرض.

ما هو محتوى برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

1- ترتيبات مناسبة لإدارة الالتزام، على أن يكون من ضمنها تعيين مسؤول الالتزام و نائبة على مستوى الإدارة:

يتولى مسؤول الالتزام الذي يتم تعيينه، إدارة التزام تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولوائحه التنفيذية، وقواعد التزامات مدققي الحسابات القانونيين وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الإستثمارية والشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعمل بشكل خاص على إعداد تقارير الاشتباه ورفعها إلى وحدة المعلومات المالية و السهر على التنفيذ الفعال والناجح لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما يعمل مسؤول الالتزام أيضاً كنقطة اتصال أساسية بين تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة وقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوزارة التجارة والصناعة والسلطات المختصة الأخرى في كل ما يتعلق بمسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا و ينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، إذا كان ينشط في إطار شركة تجارية تعيين أحد موظفي الشركة لإدارة التزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة فيما يخص إعداد تقارير الاشتباه ورفعها إلى الوحدة. أما إذا كان النشاط يُمارس في إطار مؤسسة فردية، عندها يقوم تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة شخصياً بمسؤوليات الإدارة العليا ومسؤول الالتزام بالمؤسسة ويمكن له تسمية أحد موظفيه بالمحل كمسؤول التزام لديه¹³. وفي كل الحالات، يجب منح مسؤول الالتزام السلطات والصلاحيات اللازمة بما يسمح له بتأدية دوره بشكل فعال وموضوعي ومستقل، طبقاً لما تحدده قواعد الالتزامات.

• **عوامل المخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات والعمليات والممارسات المهنية التي يوفرها أو بطورها:** قد تعتبر بعض المنتجات والخدمات مرتفعة المخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ أنها تسهل لمرتكبي الأنشطة غير المشروعة استغلال الأعمال. وقد تمثل الخصائص المادية لبعض المنتجات مخاطر مرتفعة بالنسبة لامكانية استغلالها في عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب من ذلك الألباس الذي تكون قيمته المالية مرتفعة و في نفس الوقت يكون صغير الحجم و خفيف الوزن و يسهل بالتالي نقله و تهريبه و اخفائه دون امكانية كشفة من قبل أجهزة انفاذ القانون.¹² فضلاً عن طبيعة الأعمال والمنتجات التي يوفرها، قد يشمل ذلك العمليات التجارية التي لا تتم وجها لوجه و منها المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت من خلال نقاط البيع الالكترونية (أو أي ترتيب آخر لا يفترض الحضور الشخصي للطرفين)، والمنتجات أو الخدمات التي تضمن حجب هوية الشخص (anonymity)، بالإضافة الى المعاملات النقدية أياً كانت قيمتها، بحيث أن الأموال لم تمرّ من خلال مؤسسة مالية خاضعة للتنظيم والرقابة. كذلك الأمر بالنسبة للمعاملات التي تعتمد على استخدام تكنولوجيات حديثة أو بصدد التجربة، على سبيل المثال التعامل بالأصول الافتراضية أو العملات المشفرة (مثل البيتكوين).

3. على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة **تحديث تقييم المخاطر الخاص به** بشكل دوري، وفقاً للوارد أدناه. كما ينبغي تحديث تقييم المخاطر على وجه الخصوص قبل البدء بإطلاق وتوفير منتجات أو خدمات جديدة أو استخدام قنوات جديدة لتقديم المنتجات والخدمات أو استخدام تقنيات جديدة.

ثالثاً: ماهي المنهجية التي يعتمدها تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه وخفضها؟

على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يعتمد على منهجية مناسبة تعالج المخاطر التي يواجهها وذلك عند تطبيقه للمنهج المعتمد من قبله لخفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (منهجية تقييم التهديدات) تقوم، على الأخص، على ما يلي :

- تحديد طبيعة علاقة العمل مع كل عميل وفهم الغرض منها.

- تقييم وصف المخاطر الخاص بعلاقة العمل من خلال تصنيف تلك العلاقة.

ينبغي أن تكون منهجية تقييم التهديدات مصممة بشكل يمكن تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة من تحديد أي تغييرات في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه والكشف عنها، و عليه تغيير تلك المنهجية كلما اقتضى الأمر ذلك.

على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يراعي مخرجات وصف مخاطر علاقة العمل عند تحديد درجة العناية الواجبة والرقابة المستمرة التي سيتم تطبيقها على العميل.

رابعاً: كيف يتصرف تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه؟

على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن:

1. يوثق عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه وأي معلومات أساسية بحيث يكون قادراً على عرض أسسه.
2. يوثق الأسس والمصادر التي اعتمد عليها لتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه بمراجعة التقييم الوطني للمخاطر وأية مصادر أخرى لتحديد تلك المخاطر.
3. يراقب تنفيذ مخرجات تقييم المخاطر ويحدثها باستمرار.

3- تدابير العناية الواجبة:



هي جملة التدابير المتخذة لضمان معرفة تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة لعملائهم وضمان فهمهم الكامل لهؤلاء العملاء. وتشمل هذه التدابير تحديد هوية العميل، والتحقق منها من خلال استخدام الوثائق أو البيانات أو المعلومات الأصلية من مصدر مستقل وموثوق، وتحديد ما إذا كان العميل يعمل بالنيابة عن شخص آخر، والتأكد من أنّ أي شخص يدعي أنه يتصرف بالنيابة عن العميل مخوّل بذلك مع تحديد هويته والتحقق منها، وفهم طبيعة عمل العميل أو نمط نشاطه والغرض من علاقة العمل وطبيعتها، وتحديد الشكل القانوني للعميل سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو ترتيباً قانونياً.

أولاً: متى يتخذ تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تدابير العناية الواجبة؟

• على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة اتخاذ تدابير العناية الواجبة عند:

1. إقامة علاقة العمل تتضمن استخدام النقد.
2. القيام بمعاملات نقدية تعادل قيمتها أو تزيد على (50,000) خمسين ألف ريال أو ما يعادلها بالعملة الأخرى، سواء تمت مرة واحدة أو كانت متعددة على نحو تظهر مرتبطة ببعضها البعض.
3. الاشتباه في وجود عملية غسل أموال أو تمويل إرهاب بصرف النظر عن مبلغ العملية.
4. وجود شكوك حول صحة أو كفاية بيانات التعريف بالهوية التي تم الحصول عليها مسبقاً.

• يتخذ تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تدابير العناية الواجبة تجاه العميل قبل بدء علاقة العمل معه أو قبل القيام بمعاملة واحدة، غير أنه يمكن استكمال هذه التدابير خلال علاقة العمل، في الحالات التي يحددها القسم، وذلك وفقاً للشروط التالية:

ويتم إعلام قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية باسم مسؤول الالتزام ونائبة وبياناته الكاملة طبقاً للنموذج الذي يحدده القسم¹⁴.

2- اتخاذ إجراءات الفحص المناسبة لضمان معايير كفاءة عالية عند تعيين الموظفين:

ينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة وضع إجراءات تحري مناسبة لضمان استيفاء الموظفين والمسؤولين والعاملين لديه بالشركة أو بالمحل، لمواصفات الكفاءة والنزاهة طبقاً لما تحدده قواعد الالتزامات.

وتكون إجراءات الفحص أكثر تشدداً إزاء الأشخاص الذين يشغلون مواقع حساسة بالمحل أو الشركة مثل الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء أو الذين يشرفون على المعاملات المالية لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة.

وفي سبيل استيفاء هذا الالتزام، يتعين على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة قبل تعيين المسؤولين أو الموظفين، أن يحصل على المراجع المتعلقة بالشخص وعلى المعلومات المتعلقة بتاريخه الوظيفي ومؤهلاته وأن يتأكد ممّا إذا سبقت إدانته جزائياً أو توقيع جزاء تأديبي عليه.

3- برنامج تدريب مستمر للموظفين:

على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، وضع وتصميم برنامج تدريبي ملائم ومستمر للموظفين والعاملين لديه لضمان معرفتهم خاصة بالاطار القانوني الدولي والوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالسياسات والأنظمة والإجراءات والضوابط الداخلية المتبعة من قبل تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخفضها. ويكون من شأن هذا التدريب مساعدة الموظفين للإطلاع على الأنماط أو الاتجاهات المشتبه بأنها تقع ضمن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات التصريح بتلك العمليات، بالإضافة إلى ضمان تعزيز وعي الموظفين المعنيين ومعرفتهم بأهمية تدابير العناية الواجبة والرقابة المستمرة تجاه العملاء. وينبغي تصميم البرنامج التدريبي بحيث يتلاءم مع دور الموظف، على سبيل المثال، فإن الموظف في قسم المبيعات قد يحتاج إلى تدريب مختلف نوعاً ما عن الموظفين العاملين في المكاتب الخلفية. كما أنه من الضروري تحديث برنامج التدريب باستمرار وتوثيقه.

4- وحدة تدقيق مستقلة لاختبار نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يشمل الاختبار بشكل خاص برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات التحري عن الموظفين ومسك السجلات والاحتفاظ بها والرقابة المستمرة على العملاء، وذلك بغرض رفع النقاط والثغرات والاختلالات قصد تلافيها في المستقبل. ويجب أن يتم إجراء الاختبار مرة كل سنتين على الأقل من قبل مدقق مستقل داخلي أو خارجي للشركة أو المحل، على أن يتم تقديم ما يفيد ذلك إلى قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحلول تاريخ 31 يوليو 2021، و كل سنتين بعد هذا التاريخ.

14 هذا النموذج متوفر على الموقع الإلكتروني لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
<https://www.moci.gov.qa/> والإرهاب-و-تمويل-الإرهاب

1. أن يتم التحقق من الهوية في أسرع وقت ممكن عمليا.
2. أن يكون ذلك ضروريا من أجل عدم مقاطعة سير العمل الطبيعي.
3. أن تكون مخاطر وقوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب محدودة وخاضعة لإدارة فعالة ومنها وضع قيود على عدد وأنواع و/أو قيمة المعاملات التي يمكن القيام بها واشترط وجوب استكمال تدابير العناية الواجبة في أقرب وقت ممكن بعد الاتصال الأول بالعميل.

- إذا قام تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة باتخاذ تدابير العناية الواجبة بعد إقامة علاقة العمل، فإنه يتعين عليه توثيق كل حالة ويجب عليه أن يكون قادرا على أن يثبت لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن تأجيل تدابير العناية الواجبة كان مبررا ومسموحا به في هذا السياق.

ثانيا: ماهي تدابير العناية الواجبة التي يجب اتخاذها عند إبرام معاملات نقدية تتجاوز قيمتها الخمسين ألف ريال؟

- يحظر على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الاحتفاظ بحسابات مجهولة أو حسابات بأسماء وهمية بشكل واضح.

- يتخذ تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تدابير العناية الواجبة في الحالات المبينة أعلاه بقصد التعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطه والغرض من علاقة العمل وطبيعتها والمستفيد الحقيقي من العميل. وتشمل هذه التدابير على الأخص ما يلي:

1. تحديد هوية العملاء والتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات أصلية من مصدر مستقل وموثوق.
2. تحديد هوية أي شخص يعمل بالنيابة عن العميل، والتحقق منها ومما يفيد صحة نيابته وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن.
3. تحديد هوية المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين من العميل الذين تؤول إليهم حصة ملكية مسيطرة بنسبة لا تقل عن 20% واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها باستخدام وثائق أو معلومات أو بيانات من مصدر موثوق بما يقنعه بأنه يعرف المستفيد الحقيقي (يرجى الاطلاع على الجزء 6 لمزيد من التفاصيل بشأن المستفيد الحقيقي).
4. الحصول على معلومات بشأن الغرض من علاقة العمل أو المعاملة وفهم طبيعتها بالشكل المناسب.
5. تحديد طبيعة نشاط العميل، وبالنسبة للعملاء من الأشخاص المعنوية (كالشركات مثلاً) والترتيبات القانونية، فإنه ينبغي فهم هيكل ملكيتها والسيطرة عليها والتأكد من هوية المستفيد الحقيقي.
6. جمع أي معلومات إضافية والتحقق منها حسب درجة المخاطر المرتبطة بالعميل أو بأعماله أو بمعاملاته.
7. تحديث وملاءمة الوثائق والبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب تدابير العناية الواجبة بصفة مستمرة، وذلك بمراجعة السجلات القائمة وعلى الأخص المتعلقة بفئة العملاء مرتفعي المخاطر.
8. التدقيق في عمليات ومعاملات العملاء وفحصها باستمرار للتحقق من تناسقها مع ما يتوفر لديه من معلومات عنهم وعن أنشطتهم والمخاطر التي يمثلونها ومصادر أموالهم عند الحاجة.

- يتم التحقق من كل معطى من المعطيات السابقة بالاعتماد على الوثائق والبيانات والمعلومات اللازمة وذلك من مصدر موثوق ومستقل.
- يتعين على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تحديد هوية عميله والتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات أصلية من مصدر موثوق ومستقل، من خلال الحصول على المعلومات التالية على الأقل:

1. إذا كان العميل شخصاً طبيعياً: يقع تحديد هويته من خلال الحصول على الإسم الكامل للشخص المدون في إثباتات رسمية (تحمل هويته كاملة وصورته)، وعنوان محل إقامته، أو العنوان المحلي، وتاريخ ومكان الولادة، والجنسية. فعلى سبيل المثال يمكن التحقق من إسم العميل وتاريخ ميلاده وجنسيته بالإستناد إلى جواز سفر صالح أو بطاقة هوية تحمل صورة واضحة عن العميل. وبخصوص محل إقامة العميل يمكن التحقق

منه بالإستناد إلى عقد إيجار سكني أو إيصال صادر عن كهرباء أو كتاب من صاحب عمل العميل.

2. إذا كان العميل شخصاً معنوياً أو ترتيباً قانونياً: يقع تحديد هويته من خلال الحصول على اسم الشخص وشكله القانوني وسند تأسيسه (مثل عقد الشركة) والصلاحيات والأنظمة التي تنظم الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني، وأسماء الأشخاص الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا المعنيين (أي الأشخاص الذين يحتلون مناصب إدارية مرموقة لدى الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني مثل المديرين الإداريين رفيعي المستوى بالشركة أو الأمين بالصدوق)، وعنوان المكتب المسجل، والمقر الرئيسي للأعمال عند اختلافه عن عنوان المكتب المسجل.

- يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، فيما يتعلق بالعملاء من الأشخاص المعنوية أو الترتيبات القانونية، أن يفهم هيكل ملكية العميل وسيطرته والتأكد من هوية المستفيدين الحقيقيين.

ثالثاً: هل يجوز لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الاعتماد على أطراف ثالثة لتنفيذ تدابير العناية الواجبة؟

يجوز لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الاعتماد على أطراف ثالثة من المؤسسات المالية أو الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، لتنفيذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء بما يشمل التعرف على العميل والمستفيد الحقيقي وفهم طبيعة العمل. غير أن المسؤولية النهائية للالتزام بتنفيذ هذه التدابير تبقى محمولة عليهم.

يجب على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، عند اعتمادهم على أطراف ثالثة للقيام بتدابير العناية الواجبة المنصوص عليها في القانون و اللائحة، اتخاذ ما يلي :

1. الحصول فوراً من الطرف الثالث على المعلومات الضرورية المتعلقة بتدابير العناية الواجبة بما يشمل التعرف على العميل.
2. التأكد من أن الطرف الثالث سيوفر دون تأخير نسخ بيانات التعرف على العميل، وغيرها من المستندات المتعلقة بتلك التدابير عند طلبها منه.
3. التحقق من أن الطرف الثالث يخضع للتنظيم والرقابة أو للإشراف، ويلتزم بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وحفظ السجلات وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و لائحته التنفيذية.
4. مراعاة المعلومات المتوفرة عن مستوى مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب في الدول التي يوجد بها الطرف الثالث الذي تعتمد عليه، وعلى الأخص تلك الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأجنبية.
5. التأكد من قيام الطرف الثالث بتزويدهم بكافة المعلومات حول العميل والتي حصل عليها بعد اتخاذه تدابير العناية الواجبة و التي كانوا سيسعون للحصول عليها لو أنهم اتخذوا تدابير العناية الواجبة بأنفسهم.

رابعاً: ماذا يتعين على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يفعل في حال تعذر عليه الامتثال لهذه التدابير بسبب رفض العميل توفير المعلومات أو في حال لاحظ صورية البيانات المتعلقة بهوية العملاء بصورة واضحة أو عدم كفايتها؟

1. الامتناع عن بدء علاقة العمل أو مواصلة أو إنجاز المعاملة.
 2. وعند الاقتضاء إبلاغ وحدة المعلومات المالية عن حالات الإشتباه المتعلقة بالعميل، وبالأخص في حال رفض العميل توفير المعلومات ذات الصلة أو في حال تراجع عن العملية في منتصف الطريق أو إذا قام بتوفير معلومات صورية.
- تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عدم إتخاذ تدابير العناية الواجبة أو تعمد تقديم معلومات غير صحيحة

عن المستفيد الحقيقي يشكل جريمة على معنى المواد 11 و 82 و 87 من القانون رقم (20) لسنة 2019 .

خامسا: ماذا يتعين على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يفعل عند اشتباهه بأن العمليات ترتبط بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب؟

يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، عند اشتباهه، أثناء إنشاء علاقة عمل مع أحد العملاء أو خلال مسار هذه العلاقة، أو عند إجراء المعاملات العرضية، بأن العمليات ترتبط بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، القيام بما يلي:

1. تحديد هوية العميل و المستفيد الحقيقي و التحقق منهما ، سواء كان العميل دائما أو عارضا ، و بغض النظر عن أي إعفاء أو حد معين معمول به .
2. التوقف عن إتخاذ تدابير العناية الواجبة عند الاعتقاد لأسباب معقولة بأن طرح العديد من الأسئلة من شأنه أن يبني العميل بأن تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة يشتهه بارتباط المعاملة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب .
3. تقديم تقرير اشتباه إلى وحدة المعلومات المالية.

4- تدابير العناية الواجبة المشددة:

أولا: متى يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة؟

يطبق تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تدابير العناية الواجبة المشددة:

1- على علاقات العمل والعمليات التي تتم مع العملاء من بعض الدول التي:

• تحدها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس أنها عالية المخاطر، وتصدر التعميمات المرتبطة بأوجه الضعف في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وتشرها على موقعها الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية.

• تخضع لمتطلبات العناية المشددة من قبل مجموعة العمل المالي(فاتف) التي تدعو إلى اتخاذ ذلك الإجراء بحقها. وتقوم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بنشر المعلومات المرتبطة بتلك الدول على موقعها الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية¹⁵.

2- عندما تكون مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب مرتفعة وبالأخص في الحالات التالية:

• العمليات الكبيرة أو المعقدة وجميع أنماط المعاملات غير العادية، التي ليس لها غرض اقتصادي أو قانوني واضح.

• عمليات البيع أو الشراء التي لا تتم وجها لوجه ، و تشمل على الأخص تلك المبرمة من خلال الانترنت أو البريد و الخدمات و المعاملات التي يتم توفيرها أو مزاولتها من خلال الانترنت، عبر استخدام الصراف الآلي أو الهاتف أو الفاكس ، و عمليات البيع أو الشراء التي تتم من خلال نقاط البيع الإلكترونية التي تستخدم البطاقات المدفوعة مسبقا أو القابلة للتعبئة أو المتصلة بالحساب¹⁶ .

• عمليات البيع أو الشراء أو التوكيلات التي تتم من خلال العملاء غير المقيمين في الدولة.

3- في الحالات الأخرى التي تقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو القسم بأنها تشكل مخاطر مرتفعة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة.

ثانيا: ما هي تدابير العناية الواجبة المشددة التي يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يتخذها؟

إن الهدف من اتخاذ تدابير العناية الواجبة المشددة هو معرفة المزيد بشأن العميل أو المعاملة بحيث يتم الحد من احتمال ارتباط العميل أو المعاملة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. لذلك، يجب تطبيق تدابير عناية واجبة مشددة بحيث تكون ملائمة للمخاطر المرتبطة بعميل معين أو بمعاملة محددة.

يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بشكل عام اتخاذ التدابير المشددة التالية، إلا أنه يمكنهم اتخاذ المزيد من التدابير الأخرى، عند الاقتضاء:

15 يراجع التعميم رقم (6) لسنة 2020 لمدققي الحسابات و تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية و الشركات بشأن الدول عالية المخاطر التي تدعو مجموعة العمل المالي إلى اتخاذ إجراءات بشأنها والدول الخاضعة لرقابة مكثفة (الملحق عدد 1).

16 يراجع التعميم رقم (5) لسنة 2020 إلى تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بشأن تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة بالنسبة للمعاملات التي لا تتم وجها لوجه . (الملحق عدد 2).



أولاً: متى يمكن لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يطبق تدابير العناية الواجبة المبسطة؟

يجوز لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تطبيق تدابير عناية واجبة مبسطة عند توفر الحالات التالية مجتمعة :

1. إذا كانت عوامل المخاطر المرتبطة بالعمل أو المعاملة الناتجة عن التقييم الوطني للمخاطر منخفضة.
2. إذا كانت عوامل المخاطر المرتبطة بالعمل أو المعاملة الناتجة عن تقييم تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الذاتي لمخاطر أعماله منخفضة.
3. عند عدم وجود اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
4. عند عدم تحقق حالات خاصة للمخاطر المرتفعة كالتفاه أي صلة للعمل أو المعاملة بدولة عالية المخاطر.

ثانياً: ما هي تدابير العناية الواجبة المبسطة التي يجوز لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تطبيقها؟

يمكن أن تشمل تدابير العناية الواجبة المبسطة اتخاذ أحد أو كافة الإجراءات التالية:

1. التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي بعد إقامة علاقة العمل.
2. تخفيض وتيرة ودرجة وعدد عمليات تحديث هوية العميل.
3. تقليل درجة العناية الواجبة المستمرة وتدقيق العمليات، على أساس مبلغ معقول محدد .
4. عدم جمع معلومات أو تنفيذ إجراءات محددة لفهم طبيعة علاقة العمل أو الغرض منها، مع الاكتفاء باستبطانها من نوع العمليات التي يتم إجراؤها أو من علاقة العمل القائمة.

وفي جميع الحالات التي يتولى فيها تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة، فإنه يتعين عليه توثيق عملية تقييم المخاطر التي أنجزها قبل اتخاذ قراره بتطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة وأن يكون قادراً على أن يثبت لكافة غسل الأموال و تمويل الارهاب أن الخطر كان منخفضاً.

1. زيادة درجة متابعة علاقة العمل.
2. الحصول على معلومات إضافية عن العميل، من بينها المهنة، وحجم الأصول، والمعلومات المتاحة من خلال قواعد البيانات العامة والمصادر المفتوحة.
3. تحديث بيانات التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي بصورة منتظمة و ذلك بمراجعة السجلات القائمة و على الأخص المتعلقة بفئة العملاء مرتفعي المخاطر.
4. الحصول على معلومات إضافية عن طبيعة علاقة العمل المتوقعة.
5. الحصول على معلومات حول مصدر الأموال أو مصدر ثروة العميل.
6. الحصول على معلومات حول أسباب العمليات المتوقعة أو التي تم إجراؤها.
7. الحصول على موافقة الإدارة العليا لبدء أو مواصلة علاقة العمل.
8. تطبيق متابعة مشددة لعلاقة العمل من خلال زيادة عدد وفترات الرقابة عليها واختيار أنماط العمليات التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والمراجعة.
9. إجراء الدفعة الأولى من خلال حساب باسم العميل في أحد المصارف الخاضعة لمعايير عناية واجبة مماثلة.

5- تدابير العناية الواجبة المبسطة:





2. في الحالات التي لا يتم التوصل فيها إلى تحديد هوية المستفيد الحقيقي، أو عند وجود شك بأن الشخص الطبيعي الذي يملك حصص مسيطرة هو المستفيد الحقيقي وفقاً للمعيار السابق، أو عند عدم ممارسة أي شخص طبيعي للسيطرة من خلال حصة الملكية: تحديد هوية الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يُمارسون رقابة أو سيطرة واقعية أو قانونية، بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، في الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني أو على الأجهزة التنفيذية أو الجمعية العامة، أو على سير عمل الشخص المعنوي أو غير ذلك من أدوات الرقابة أو السيطرة.
3. في حالة عدم التعرف على أي شخص طبيعي وفقاً للمعيارين السابقين: تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل وظيفة إدارية عليا لدى الشخص المعنوي (مثال: الممثل القانوني للشركة التجارية).

• تحديد هوية المستفيد الحقيقي من العملاء من الترتيبات القانونية:

1. فيما يتعلق بالعملاء من الصناديق الاستثمارية: تحديد هوية المؤسس والأمين والرقيب حال وجوده، والمستفيدين أو فئة المستفيدين، وأي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية ونهائية على الصندوق الاستثماري بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
2. فيما يتعلق بالترتيبات القانونية الأخرى: تحديد هوية الأشخاص الطبيعيين الذين يشغلون مناصب مماثلة.
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد ما إذا كان العميل يعمل كأمين لصندوق استثماري أو يشغل منصباً معادلاً أو مماثلاً في نوع آخر من الترتيبات القانونية.

أولاً: من هو المستفيد الحقيقي؟

هو الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيون الذي:

1. يمتلك أو يسيطر فعلياً على العميل بشكل نهائي، وذلك من خلال حصة ملكية أو حقوق تصويت.
2. تتم العمليات نيابة عنه، سواء بوكالة أو وصاية أو ولاية، أو أي شكل آخر من أشكال النيابة.
3. يمتلك سيطرة فعلية ونهائية على شخص معنوي أو ترتيب قانوني بما في ذلك الشخص الطبيعي الذي يمارس سيطرة فعلية نهائية بأي وسيلة كانت.

ثانياً: ما هي التزامات تاجر المعادن الثمينة أو الأبحار الكريمة الخاصة بالمستفيد الحقيقي؟

1. على تاجر المعادن الثمينة أو الأبحار الكريمة قبل البدء في علاقة العمل مع العميل، تحديد هوية المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها باستخدام وثائق أو معلومات أو بيانات من مصدر موثوق بما يقنعه بأنه يعرف المستفيد الحقيقي.
2. يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأبحار الكريمة فيما يتعلق بالعملاء من الأشخاص المعنوية أو الترتيبات القانونية، أن يفهم هيكل ملكية العميل وسيطرته والتأكد من هوية المستفيدين الحقيقيين طبق المعايير المحددة أدناه.

ثالثاً: كيف يتم تحديد المستفيد الحقيقي؟

• تحديد هوية المستفيد الحقيقي من العملاء من الأشخاص المعنوية:

1. تحديد هوية الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين تؤول إليهم نهائياً حصة ملكية مسيطرة فعلياً على نسبة لا تقل عن (20%) من حصص الشخص المعنوي، أو حقوق التصويت فيه.

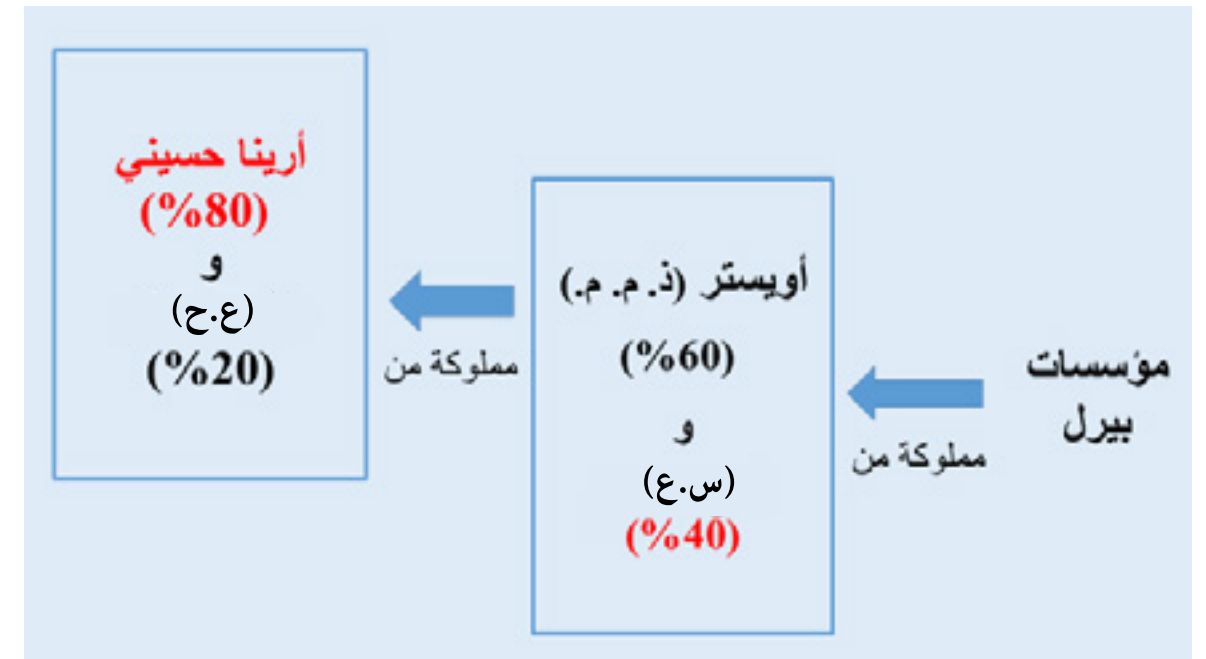
تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين

في حال كان العميل شخصاً طبيعياً، فإن تطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه هذا الشخص يجب أن تُوفر المعلومات التي يحتاجها تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، لفهم العميل والهدف من الأعمال التي يقوم بها مع التاجر. أما في حال كان العميل شركة، فإن اتخاذ تدابير العناية الواجبة ليس كافياً لمنع الجريمة المالية. ومن الضروري فهم الأشخاص الذين يسيطرون بشكل نهائي على الشركة ويستفيدون من الحصص فيها، حيث أن مرتكبي الأعمال غير المشروعة يحاولون إخفاء هوياتهم بإجراء معاملات من خلال شركات يسيطرون عليها. ويُعرف الأشخاص الذين يمتلكون ويسيطرون بشكل نهائي على شركة ما بـ «المستفيدين الحقيقيين» من الشركة. وبموجب التشريع القطري، على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تحديد هوية كل مستفيد حقيقي يمتلك (20%) عشرين بالمائة على الأقل في الشركة التي يتعامل معها التاجر، أو يسيطر على عشرين بالمائة (20%) على الأقل من حقوق التصويت فيها، وكذلك اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه هذا المستفيد الحقيقي. وفي حال كان هذا الوصف لا ينطبق على أي من الأشخاص، فعلى تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تحديد واتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه كل شخص يسيطر على الشركة بطرق أخرى. وإذا لم يتمكن التاجر من تحديد مثل هذا الشخص، فعليه أن يقوم بتحديد هوية مسؤول الإدارة العليا في الشركة وتطبيق تدابير العناية الواجبة تجاهه. ويحظر على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة إبرام معاملة نقدية تزيد قيمتها عن (50.000) خمسين ألف ريال مع شركة معينة، ما لم يتم بتحديد على الأقل شخص واحد ينطبق عليه أحد التعاريف آنفة الذكر.

مثلاً: إذا قام تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بالموافقة على بيع سبائك ذهب بقيمة (100.000) مائة ألف ريال إلى شركة استيراد وتصدير أجنبية معروفة بمؤسسات بيرل، ويرغب العميل في الدفع نقداً، فإنه يجب على التاجر تحديد هوية كافة الأشخاص المشار إليهم باللون الأحمر أدناه واتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاههم.

كقاعدة عامة، لا يخضع تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة قانوناً للالتزام بتحديد هوية (ع.ج)، إن كان يمتلك فقط 21% من العميل أي مؤسسات بيرل. ولكن، في حال كان لدى التاجر أي شكوك أو اشتباه (مثل الاعتقاد بأن (ع.ج) يسيطر بشكل كلي على شركة أويستر (ذ.م.م.)، على الرغم من أنه يمتلك فقط 20% فيها)، فعليه حينئذٍ اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاهه.

يجب أن يكون تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة مقتنعاً بأنه يفهم تماماً عميله والغرض من المعاملة. وفي حال لم يكن الأمر كذلك ويقوم التاجر في جميع الأحوال بإبرام المعاملة، فقد يكون عرضة للملاحقة القضائية حتى ولو كان ملتزماً بالمتطلبات الأساسية المنصوص عليها في القانون والمتطلبات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة.



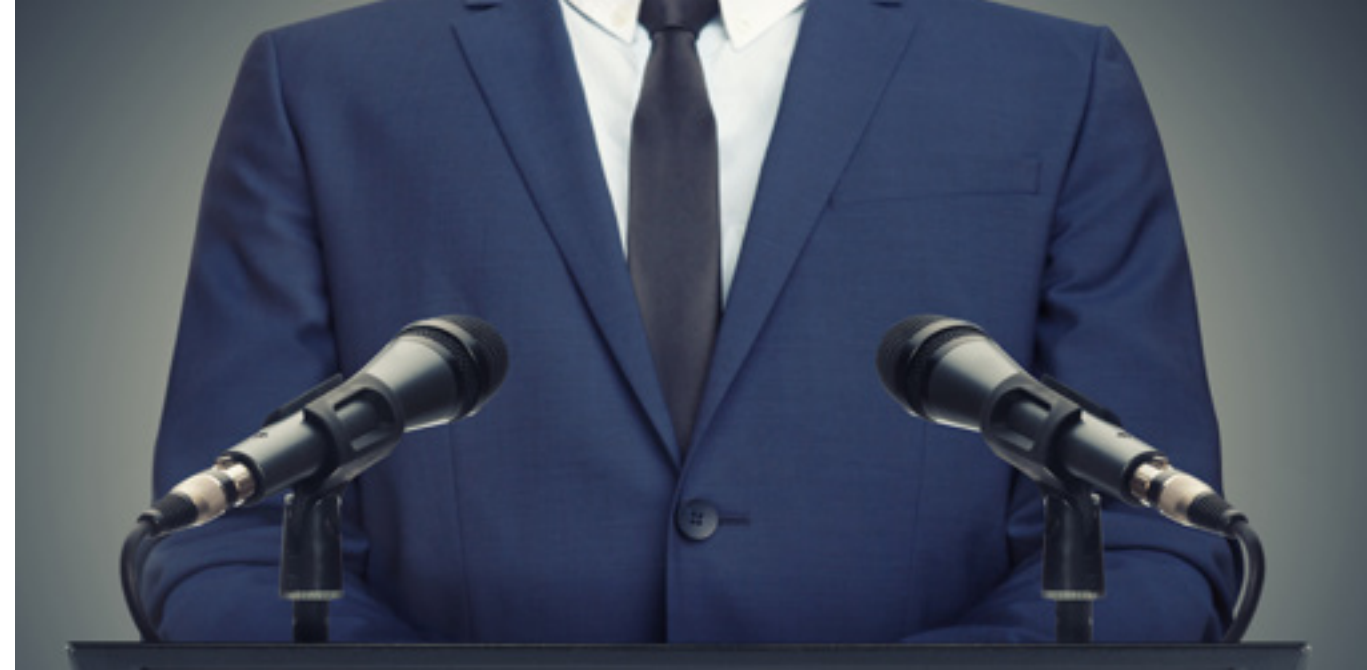
ثانياً: ما الذي يجب اتخاذه إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي منه من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلته أو المقربين منه؟

1. يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يضع أنظمة إدارة مخاطر ملائمة لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي للعميل من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلاتهم أو المقربين منهم. ويشمل نظام إدارة المخاطر على وجه الخصوص طلب المعلومات اللازمة من العملاء، والرجوع إلى المعلومات المتاحة للجمهور وإمكانية الاطلاع على قواعد البيانات في حدود ما يسمح به التشريع الجاري به العمل.

2. إذا تبين لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن العميل أو المستفيد منه من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلته أو المقربين منه، يجب عليه اتخاذ التدابير الإضافية التالية للعناية الواجبة تجاههم:

- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إقامة علاقة عمل مع الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلاتهم أو المقربين منهم، أو الاستمرار فيها، بالنسبة للعملاء الحاليين (وذلك في الأحوال التي يمارس فيها تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة نشاطه في إطار شركة تجارية).
- اتخاذ تدابير معقولة لمعرفة مصدر ثروة وأموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلاتهم أو المقربين منهم.
- تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة والمستمرة على علاقة العمل الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلاتهم أو المقربين منهم، بما في ذلك التدقيق المستمر في العمليات التي تتم طوال فترة قيام علاقة العمل و ضمان اتساقها مع نمط نشاط العميل والمخاطر التي يمثلها.

يعتبر الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر من فئات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ذلك أنهم وبحكم توليهم مناصب بارزة في دولة قطر أو في دولة أجنبية أو في منظمة دولية، قد يتورطون أو يستغلون سلطاتهم ونفوذهم لتحقيق الكسب الشخصي، أو قد يسيئون استخدام المال العام أو يستولون عليه. وغالبا ما يقوم هؤلاء الأشخاص بالاستعانة بأفراد عائلاتهم أو شركائهم المقربين لإخفاء الأموال المتحصلة من استغلال مناصبهم الرسمية. لذلك، وبموجب التشريع القطري يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التعامل مع أفراد عائلات الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر والأشخاص المقربين منهم، كما لو كانوا هم أنفسهم الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر.



أولاً: من هم الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر و أفراد عائلتهم و الأشخاص المقربين منهم؟

1. الأفراد الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم مهام عامة بارزة في دولة قطر أو في دولة أجنبية، كرؤساء الدول أو الحكومات، والسياسيين والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، والمسؤولين القضائيين والعسكريين، وكبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، وأعضاء المجالس النيابية، ومسؤولي الأحزاب السياسية الهامين، وكذلك أعضاء الإدارة العليا من المديرين ونواب المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أو المناصب التي تعادلها بالمنظمات الدولية.
2. تشمل أفراد عائلة الشخص السياسي ممثل المخاطر الزوج أو الزوجة وأي شخص طبيعي مرتبط به برابطة نسب أو مصاهرة إلى الدرجة الثانية وهم: الأب والأم، والد أو والدة الزوج أو الزوجة، الابن أو البنت، ابن أو ابنة الزوج أو الزوجة، الجد والجددة، الأخ أو الأخت، أخ أو أخت الزوج أو الزوجة، ابن أو بنت الابن/ابن أو بنت الابنة.
3. يشمل الشخص المقرب من الشخص السياسي ممثل المخاطر أي شخص طبيعي شريك له في شخص معنوي أو ترتيب قانوني، أو مستفيد حقيقي من شخص معنوي أو ترتيب قانوني يملكه أو يسيطر عليه فعلياً شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو أي شخص تربطه به علاقة مهنية أو اجتماعية وثيقة.

- إذا رفع إلى وحدة المعلومات المالية تقرير اشتباه يتعلق بمقدم طلب العمل أو بالعمل.
- إذا كان يعلم أن مقدم طلب العمل أو العميل هو قيد البحث أو التحقيق من قبل إحدى جهات إنفاذ القانون أو السلطة القضائية بخصوص مسائل تتصل بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ثالثاً: لمن يتيح تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة السجلات؟

يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، إتاحة كافة معلومات العناية الواجبة وجميع سجلات ومستندات ووثائق المعاملات والعمليات المحتفظ بها دون تأخير، للسلطات المختصة عند طلبها. وعليه وضع الأنظمة المناسبة التي تمكنه من الاستجابة بصورة سريعة لطلبات السلطات المذكورة.

رابعاً: ما الغرض من الاحتفاظ بالسجلات؟

1. تُثبت التزام تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تُقيّمها.
2. تسمح للسلطات بإعادة تركيب وترتيب العمليات الفردية لإجراء تحليل على بياناتها بحيث يمكن أن توفر عند الضرورة دليلاً للإدعاء ضد النشاط الإجرامي.
3. تسمح لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بالاستجابة لأي طلب من وحدة المعلومات المالية أو الجهات الرقابية أو السلطات المختصة أو جهات إنفاذ القانون أو السلطات القضائية.



أولاً: بماذا يجب أن يحتفظ تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة؟

يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أن يحتفظ بـ:

1. جميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات لجميع المعاملات والعمليات المحلية أو الدولية.
2. جميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات التي حصل عليها أو جمعها من خلال إجراءات تدابير العناية الواجبة.
3. ملفات الحسابات والمراسلات التجارية ونتائج أي تحليل تم إجراؤه.
4. جميع المعلومات ذات الصلة التي تسمح بتتبع التعاملات المالية، عند إبرام معاملات نقدية أو محاولة إجراء معاملة مالية من قبل العميل وكل التقارير المتعلقة بها.

ثانياً: ما هي مدة الإحتفاظ بالسجلات؟

• تطبيقاً لمقتضيات المادة (20) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات لجميع المعاملات والعمليات المحلية والدولية وذلك لمدة (10) عشر سنوات على الأقل:

1. من تاريخ انتهاء المعاملة أو العملية المحلية أو الدولية العارضة.
 2. من تاريخ انتهاء علاقة العمل.
- يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الاحتفاظ بالسجلات ما بعد مضي العشر سنوات المذكورة أعلاه:

مرتفعة المخاطر بالاستناد إلى معايير أخرى أو مؤشرات معروفة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجريمة الأصلية.

أي نوع من المعاملات يجب الإبلاغ عنها؟

بموجب القانون رقم (20) لسنة 2019، يخضع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة للالتزام بمتطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة فقط عند إبرامهم معاملة أو محاولة إجراء معاملة:

- نقدية،
- وفي حال كانت قيمة المعاملة (بما في ذلك أي معاملات متصلة بها) تساوي أو تزيد على (50.000) خمسين ألف ريال أو مايعادلها بالعملة الأخرى.

ولا يحظر على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة المرتبطة بأنواع أخرى من المعاملات، كالمعاملات النقدية التي تقل قيمتها عن (50.000) خمسين ألف ريال والمعاملات التي تتم باستخدام بطاقة الائتمان. بل على عكس ذلك، لا بد من حثهم على رفع تقارير الاشتباه في حالة الاعتقاد بأن المعاملة قد تكون متصلة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

أولاً: كيفية تحديد العمليات المشبوهة :

قد تكون هناك أسس معقولة للاشتباه في ارتباط المعاملات المالية أو محاولة القيام بها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب بصرف النظر عن قيمتها. ولا يوجد حد معين للإبلاغ عن معاملة مشبوهة، وقد تنطوي المعاملة المشبوهة على عدة عوامل تبدو غير مهمة بحد ذاتها، وإنما كافة هذه العوامل مجتمعة قد تثير الشك والاشتباه في أن المعاملة مرتبطة بارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة غسل أموال و/أو تمويل إرهاب.

بشكل عام، قد تكون المعاملة مرتبطة بعملية غسل أموال أو تمويل إرهاب عندما تثير المعاملة (أو سلسلة من المعاملات) الريبة أو تسبب عدم الارتياح أو التخوف أو انعدام الثقة. ويعتبر السياق الذي تتم فيه المعاملات أو محاولات القيام بالمعاملات، عاملاً مهماً في تقييم الاشتباه. ويختلف ذلك من نشاط إلى آخر، ومن عميل إلى آخر.

ينبغي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التي تقوم بالتبليغ، تقييم المعاملات بالمنهج القائم على المخاطر وعلى نحو مناسب وضمن الممارسات المعتادة المتبعة في مجال عملها، وبناءً على معرفتها بعملائها. ويمكن أن تكون المعاملات التي لا تتوافق مع ملف العميل الشخصي والمعلومات التي صرّح بها أو مع الممارسات المعتادة، عوامل مرتبطة تساهم في تحديد ما إذا كانت هناك أسس معقولة كافية للاشتباه في أن المعاملات ترتبط بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

يجب أن يستند تقييم الاشتباه إلى تقييم معقول ومنطقي للعوامل ذات الصلة، بما في ذلك معرفة طبيعة عمل العميل، وتاريخه المالي، وخلفيته وسلوكياته. وتذكر أن السلوك هو المشبوه، وليس الأشخاص، ويمكن أن يستند الاشتباه إلى عامل أو مجموعة من العوامل. و في كل الحالات، ينبغي النظر في جميع الظروف المحيطة بالمعاملة أو سلسلة من المعاملات.

ينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة قبل اتخاذ قراره بشأن اعتبار المعاملة غير العادية أو غير المتسقة، مشبوهة أم غير مشبوهة، أن ينظر خاصة في المسائل التالية:

(أ) إذا كانت المعاملة لا تتضمّن غرضاً اقتصادياً أو قانونياً مشروعاً واضحاً أو ظاهراً.



على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة إبلاغ وحدة المعلومات المالية فوراً عن أي معاملة أو عملية أو محاولة لتنفيذها، وذلك بغض النظر عن قيمتها، عندما يشتبه أو تتوفر لديه أسباب معقولة للاشتباه في أنها:

- ترتبط بمتحصلات جريمة أصلية أو تشملها؛
- أو ترتبط بتمويل الإرهاب.

على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة إبلاغ وحدة المعلومات المالية عند الاشتباه أو عند توفر أسباب معقولة للاشتباه في أن المعاملة ترتبط بمتحصلات جريمة أصلية أو تشملها أو ترتبط بتمويل الإرهاب، وذلك بصرف النظر عن المعطيات التالية:

- قيمة المعاملة،
- أن المعاملة قد باءت بالفشل،
- طبيعة الجريمة الأصلية،
- أن محاولة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب لم تتم.

كما لا يقتضي واجب الإبلاغ من الجهة المبلغة، تقديم إثباتات دقيقة بخصوص الجريمة الأصلية المرتكبة أو إعطاؤها الوصف القانوني الصحيح.

يتم تحديد «الأسباب المعقولة للاشتباه» من خلال ما هو معقول في ظروف العمل، بما في ذلك الممارسات والنظم التجارية العادية داخل القطاع العملي لتاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة.

وتجدون مرفقاً بهذا الدليل أهم مؤشرات الاشتباه التي حددتها وحدة المعلومات المالية المتعلقة بتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، مع الإشارة إلى أن قائمة المؤشرات الملحقة ليست حصرية، ويمكن أن يحدد تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، العمليات المشبوهة التي تشمل على العملاء والمعاملات

(ب) إذا كانت المعاملة لا تتضمن تفسيراً معقولاً.

(ج) إذا كان حجم المعاملة أو نمطها يخرج عن إطار أي حجم أو نمط سابق لمعاملات العملاء أنفسهم.

(د) إذا كان العميل قد فشل في إعطاء التفسير اللازم للمعاملة أو المعلومات الكاملة حولها.

(هـ) إذا كانت المعاملة ناشئة عن علاقة عمل أنشئت حديثاً أو أنها معاملة منفردة.

(و) إذا كانت المعاملة تتضمن استخدام الحسابات، أو الشركات، أو هيكلية كائنة خارج الحدود، دون أن يكون ذلك مبرراً باحتياجات العميل الاقتصادية.

(ز) إذا كانت المعاملة تتضمن تمرير الأموال من خلال أطراف ثالثة، دون ضرورة لذلك.

ثانياً: من يجب أن يرفع تقرير الاشتباه؟

يجب أن يقوم مسؤول الالتزام (أو نائبه) بإعداد تقرير الاشتباه. وينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تزويد وحدة المعلومات المالية بتفاصيل الاتصال الخاصة بمسؤول الالتزام و نائبه كإبلاغها بأي تغيير يطرأ عليها.

ثالثاً: متى يبلغ تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة؟

1- على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة إبلاغ وحدة المعلومات المالية فوراً بأي معاملة أو عملية أو محاولة لتنفيذها وذلك بغض النظر عن قيمتها عند الاشتباه أو عند توفر أسباب معقولة للاشتباه في أنها ترتبط بمتحصلات جريمة أصلية أو تشملها أو ترتبط بتمويل الإرهاب خلال ثلاثة (3) أيام عمل كحد أقصى من تاريخ تحديد أن المعاملة مشتبهاً بها.

2- عندما يكون هناك اشتباه في أن المعاملة مرتبطة أو تستخدم في أعمال إرهابية أو من قبل منظمات إرهابية، ينبغي رفع تقرير الاشتباه خلال 24 ساعة من تاريخ تحديد أن المعاملة مشتبهاً بها أو أنه يوجد أسباب معقولة للاشتباه بأن المعاملة مرتبطة بنشاط إجرامي .

3- بالنسبة لمحاولات القيام بالمعاملات، عندما يتلقى تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة طلباً من أحد العملاء لتنفيذ معاملة، ويشتبهاً في أن المعاملة تتعلق بعائدات نشاط إجرامي و/أو بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو سيتم استخدامها في أعمال إرهابية أو من قبل منظمات إرهابية، ينبغي عليه رفع تقرير الاشتباه خلال 24 ساعة من تاريخ تحديده بأن المعاملات مشبوهة، أو في أول يوم عمل له ، أيهما أولاً.

لا تُحسب أيام العطل ضمن فترة الإبلاغ المحددة، على النحو التالي:

1. عطلة نهاية الأسبوع (الجمعة و السبت).
2. العطل الرسمية الوطنية.
3. أي عطلة وطنية تعلن عنها رسمياً في الدولة (يوم عطلة خاص على الصعيد الوطني).

4- ينبغي على مسؤول الالتزام لدى تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، إعلام قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه رفع تقرير اشتباه إلى وحدة المعلومات المالية. وللقسم الاستفادة من ذلك لأغراض رقابية وإحصائية ، ولا يتضمن الإعلام أي معلومات أو تفاصيل حول محتوى ذلك التقرير.

رابعاً: إلى من يبلغ تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة؟

ينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تقديم تقرير الاشتباه عبر نظام الإبلاغ الإلكتروني لوحدة المعلومات المالية. وتعمل الوحدة حالياً على تطوير نظام الإبلاغ الإلكتروني بحيث يتيح لتجار المعادن الثمينة

أو الأحجار الكريمة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة إلكترونياً. وسيتم إخطار تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة متى أصبح النظام متاحاً.

وإذا كانت خدمة الإبلاغ الإلكتروني غير متاحة، يجب عندها تقديم تقرير الاشتباه إلى وحدة المعلومات المالية بواسطة ساعي/ مندوب بالعنوان التالي:

المبنى 11، الطابق الثامن، مجمع مكافحة الجرائم الاقتصادية

شارع البلدية 810، الدوحة- ص ب: 1234

خامساً: كيف يُبلغ تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة وماذا يتضمن الإبلاغ؟

يجب على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية وتعبئة جميع الحقول/الخانات الواردة في تقرير الاشتباه، وإدخال المعلومات المتوفرة لديه بدقة وفقاً للنموذج المعتمد من وحدة المعلومات المالية، والتعليمات والإرشادات التي تصدرها والمرفقة بهذا الدليل.

تُرفع تقارير الاشتباه على أساس «الشخص المشتبه به»، الذي قد يكون أو لا يكون عميلاً. وينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الإشارة في الحقل السردية لتقرير الاشتباه إلى عدد العمليات المشبوهة، وأن يقدم تفاصيل المعاملة بشكل منفصل بملف إكسل (Excel)، ثم إرساله إلى وحدة المعلومات المالية كمرفق في تقرير الاشتباه.

ينبغي على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الإشارة في أي تقرير اشتباه لاحق يرتبط بالمشتبه به، أن المعاملة المشبوهة ترتبط بتقرير اشتباه منفصل عن تقارير الاشتباه السابقة، وذلك عبر إدخال الرقم المرجعي للمعاملة المشبوهة في تقرير الاشتباه.

سادساً: ماذا يترتب على الإبلاغ؟

1. لا يترتب على الإبلاغ بحسن نية أي مسؤولية مدنية أو جنائية ناتجة عن إفشاء السرّ المقرّر بناءً على قانون أو لائحة أو قرار إداري أو عقد، وذلك حتى في حالة عدم علم تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بالجريمة الأصلية وبغض النظر عن وقوعها فعلياً.
2. يحظر على تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الإفصاح لأي شخص غير مخول عن واقعة تقديم تقرير اشتباه لوحدة المعلومات المالية أو عدم تقديمه، أو أي معلومات أخرى ذات صلة (التنبيه). و تؤدي مخالفة هذا المنع إلى توقيع العقوبات المنصوص عليها بالمادة 84 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب¹⁷.
3. يمكن لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة مشاركة المعلومات بشأن تقارير العمليات المشبوهة مع الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج الذي يمتلك أغلبية فيها، إلى الحدّ الذي يكون ذلك ضرورياً لوضع برنامج موحد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

سابعاً: طلبات المعلومات من وحدة المعلومات المالية:

بموجب القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، يحق لوحدة المعلومات المالية الحصول على المعلومات التي تراها لازمة لأداء وظائفها، وطلبها من أي جهة خاضعة للالتزام الإبلاغ، ويتعين تقديم هذه المعلومات خلال المدة الزمنية التي تعينها الوحدة وبالشكل الذي تحدده.

17 تنص المادة 84 من القانون رقم 20 لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (500.000) خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام بإفشاء معلومات تتعلق بتقديم أو عدم تقديم تقرير اشتباه إلى الوحدة».

ويجب على الجهات المبلّغة، بما في ذلك تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، الامتثال لطلبات المعلومات التي تلقاها من وحدة المعلومات المالية فيما يتعلق بالعمليات المشبوهة أو المعلومات التي قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ثامنا: عدم الامتثال وإفشاء السرية :

ينبغي على الجهات المبلّغة أن تمتثل لطلبات المعلومات التي تلقاها من وحدة المعلومات المالية بشأن العمليات المشبوهة أو التي قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وفي حال عدم الالتزام بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة أو عدم الاستجابة لطلبات المعلومات المقدمة من الوحدة المعلومات المالية أو الالتزام بتعليماتها، تتخذ وحدة المعلومات المالية الإجراءات التالية:

1- بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة للإبلاغ في هذا الدليل أو الموعد النهائي للامتثال للطلب، تصدر الوحدة تذكير للامتثال في غضون ثلاثة (3) أيام؛

2- بعد انقضاء فترة السماح الممنوحة للامتثال، تحذر الوحدة تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة من أن عدم الامتثال المستمر، سينتج عنه إعلام الجهة الرقابية بذلك (القسم) ويتم منحه ثلاثة أيام (3) أخرى للامتثال؛

3- مع استمرار عدم الامتثال من قبل تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، تقوم وحدة المعلومات المالية بإبلاغ قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمسألة عدم الامتثال، لاتخاذ الإجراءات والجزاءات الإدارية و المالية في شأنه.

كما يمكن أن تخضع الجهات المبلّغة التي تفشل في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون رقم (20) لسنة 2019 لإجراءات وجزاءات مالية وإدارية وعقوبات.

الجزء الثاني: العقوبات والجزاءات المترتبة عن مخالفة تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التزاماتهم بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في حال مخالفة تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التزاماته بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فإنه يكون عرضة لتطبيق العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في القانون المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1-العقوبات:

تنص المادة 82 من القانون رقم (20) المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين، أو بالغرامة التي لا تقل عن (5,000,000) خمسة ملايين ريال ولا تزيد على (10,000,000) عشرة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الأعمال والمهنة غير المالية المحددة (تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة) أو مالكيها أو ممثليها المفوضين عنها أو العاملين بها في حالة مخالفتهم عمداً أو بإهمال جسيم، الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية :

- (9) : الإحتفاظ بحسابات مجهولة أو حسابات بأسماء وهمية بشكل واضح .

- (10) : عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة في الحالات التي يقرها القانون.

- (11) : عدم اتخاذ إجراءات للتعرف على هوية العملاء الدائمين أو العرضيين / بدء علاقة العمل أو مواصلتها أو إنجاز المعاملة رغم تعذر الإمتثال لتدابير التعرف على العميل أو في حال صورية البيانات المتعلقة بهوية العملاء بصورة واضحة أو عدم كفايتها.

- (13) : عدم تطبيق تدابير العناية المشددة في الحالات التي يقرها القانون .

- (14) : عدم تحديث وملاءمة الوثائق والبيانات والمعلومات المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة بصفة مستمرة .

- (15) : عدم تطبيق تدابير العناية الواجبة على العملاء على أساس مستوى المخاطر المرتبط بهم أو بأعمالهم أو بمعاملاتهم .

- (16) : عدم وضع أنظمة إدارة مخاطر ملائمة لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي من العميل من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أفراد عائلاتهم والمقررين منهم / عدم تطبيق تدابير إضافية إن ثبت ذلك .

- (20) : عدم الإحتفاظ بالسجلات /عدم إتاحة السجلات دون تأخير للسلطات المختصة عند طلبها.

- (21) : عدم إبلاغ وحدة المعلومات المالية فوراً بمعاملة أو عملية أو محاولة لتنفيذها وذلك بغض النظر عن قيمتها عند الإشتباه أو عند توفر أسباب معقولة للإشتباه في أنها ترتبط بمتحصلات جريمة أصلية أو تشملها أو ترتبط بتمويل الإرهاب .

2- الجزاءات الإدارية والمالية:

تنص المادة 44 من القانون رقم (20) لسنة 2019 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه مع عدم الإخلال بأي جزء أشد ينص عليه قانون آخر، يجوز للجهة الرقابية، وهي قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات بالنسبة لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ، في حالة ثبوت مخالفة أي أعمال ومهنة غير مالية محددة أو أي من مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين، لأحكام القانون واللائحة أو أية قرارات أو توجيهات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اتخاذ كل أو بعض الإجراءات التالية:

1. توجيه إنذارات كتابية.

2. إصدار أمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير المتخذة.

3. إصدار أمر بالالتزام بتعليمات معينة.

4. فرض جزاء مالي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المخالفة لا يقل عن (25,000) خمسة وعشرين ألف ريال، ولا يزيد على (100,000) مائة ألف ريال يومياً عن كل مخالفة مستمرة بعد الإنذار.

5. فرض جزاء مالي على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المخالفة بما لا يزيد على (100,000,000) مائة مليون ريال.

6. فرض جزاء مالي لا يزيد على (1,000,000) مليون ريال على أي من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين.

7. تقييد صلاحيات المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين، بالإضافة إلى تعيين مشرف إداري خاص، أو إخضاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة للرقابة المباشرة.

8. منع مرتكب المخالفة من العمل في القطاعات ذات الصلة بصورة دائمة أو مؤقتة.

9. إيقاف المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين بصورة مؤقتة أو طلب عزلهم أو استبدالهم.

10. وقف الترخيص أو تقييد أي نوع آخر من التصاريح، أو حظر استمرار العمل أو مواولة المهنة أو النشاط، أو شطب الاسم من الجدول المقيد به.

11. سحب وإلغاء التراخيص وشطب التسجيل.

و يجوز لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التظلم من القرارات المتعلقة بتوقيع الجزاءات المذكورة أعلاه وفقاً للضوابط والإجراءات والمواعيد المحددة بالمادتين 64 و65 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

الملاحق الأول: التعميم رقم 6 لسنة 2020



FATF Report , Money Laundering / Terrorist financing risks and vulnerabilities associated - with gold , July 2015

RBA Guidance for Dealers in Precious , Metals and Stones,FATF,17 June 2012 -

- الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مينا فاتف 10 نوفمبر 2018.

• القوانين الوطنية

1. قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. قانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.
3. قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019.
4. قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.
5. قرار وزير التجارة والصناعة رقم (95) لسنة 2019 بإنشاء قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة .
6. قرار وزير التجارة والصناعة رقم (48) لسنة 2020 بإصدار قواعد التزامات مدققي الحسابات القانونيين وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة و مقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية و الشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب .

• الروابط المفيدة

مجموعة العمل المالي

<https://www.fatf-gafi.org>

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

<http://www.menafatf.org/ar>

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

<http://www.namc.gov.qa>

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب

<https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/NCTC>

وحدة المعلومات المالية

http://www.qfiu.gov.qa/?page_id=564&lang=ar

قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بوزارة التجارة والصناعة
<https://www.moci.gov.qa/الإرهاب-و-تمويل-الإرهاب>

• البريد الإلكتروني للقسم control.aml@moci.gov.qa

• لمراسلة القسم : قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، إدارة شؤون الشركات ، الطابق الثاني وزارة التجارة والصناعة مدينة لوسيل.



وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry

Campania's Affairs
Department

إدارة شؤون الشركات

1. تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة المناسبة مع درجة المخاطر على علاقات العمل، والعمليات التي تتم مع العملاء بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)¹ وهي التالية:
 - دراسة إلى أقصى حد ممكن وبصورة معقولة، خلفية وغرض جميع العمليات المعقدة أو غير العادية، وجميع أنماط العمليات غير العادية، والتي ليس لها غرض اقتصادي أو قانوني واضح.
 - زيادة درجة متابعة علاقة العمل، وذلك لتحديد الأنشطة أو العمليات غير العادية أو المشبوهة.
 - الحصول على معلومات إضافية عن طبيعة علاقة العمل المتوقعة.
 - الحصول على موافقة الإدارة العليا لبدء أو مواصلة علاقة العمل.
 2. تطبيق التدابير المضادة على علاقات العمل، والعمليات التي تتم مع العملاء بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) والمتمثلة في:
 - رفع تقارير فورية إلى قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة عن علاقات العمل والعمليات التي تتم مع هذه الدولة أو الأشخاص المتواجدين بها.
 3. تطبيق الجزاءات المالية المستهدفة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وفقا لأحكام القانون رقم (27) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب وقرار النائب العام رقم (1) لسنة 2020 بشأن تنظيم أليات تنفيذ الجزاءات المالية المستهدفة المتصلة بمنع تمويل الإرهاب ومنع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وفقا لقانوني مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الإرهاب وتطبيقا لقرارات مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وقرار النائب العام رقم (59) لسنة 2020 بإصدار وثيقة المبادئ التوجيهية لفاعلية تطبيق منظومة العقوبات المالية المستهدفة في الدولة.
- ii. جمهورية إيران الإسلامية:

1 المادة 13 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 22 من لائحة التنفيذية
2 المادة 25 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
3 المادة 13 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 23 من لائحة التنفيذية



وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry

Campania's Affairs
Department

إدارة شؤون الشركات

إستنادا إلى متطلبات مجموعة العمل المالي المبينة أعلاه وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية.

تنقسم الدول التي تعاني نظمتها من أوجه قصور إستراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كالآتي:

أ-الدول عالية المخاطر التي تدعو مجموعة العمل المالي إلى اتخاذ إجراءات نشأيا:

تُعاني الدول عالية المخاطر من أوجه قصور إستراتيجية كبيرة في نظمتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتبعاً لذلك تدعو مجموعة العمل المالي كافة الدول الأعضاء إلى تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة (Enhanced Due Diligence EDD) تجاه هذه الدول. وفي الحالات الأكثر خطورة، تدعوهم زيادة عن ذلك إلى تطبيق تدابير مضادة (Counter-Measures) لحماية النظام المالي العالمي من مخاطر غسل وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المتأتية من هذه الدول. وتشتمل هذه القائمة حالياً على:

i. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية):

تؤكد مجموعة العمل المالي في بيانها الأخير من جديد دعوة كافة الدول الأعضاء إلى توجيه المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لإيلاء اهتمام خاص لعلاقات العمل والمعاملات التجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية وأولئك الذين يعملون نيابة عنها، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة والتدابير المضادة وإلى تطبيق الجزاءات المالية المستهدفة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تجاهها.

وبناء عليه، يجب على مدققي الحسابات وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي الخدمات الصناديق الاستثمارية والشركات:



وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry

Campania's Affairs
Department

إدارة شؤون الشركات

- الحصول على معلومات حول مصدر الأموال أو مصدر ثروة العميل.
- الحصول على معلومات حول أسباب العمليات المتوقعة أو التي تم إجراؤها.
- تطبيق متابعة مشددة لعلاقة العمل من خلال زيادة عدد وفترات الرقابة عليها واختيار أنماط العمليات التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والمراجعة.
- إجراء الدفعة الأولى من خلال حساب باسم العميل في أحد المصارف الخاضعة لمعايير عناية واجبة مماثلة.

- رفع تقارير فورية إلى قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة عن علاقات العمل والعمليات التي تتم مع هذه الدولة أو الأشخاص المتواجدين بها.

ويجب على مدققي الحسابات وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي الخدمات الاستثنائية والشركات الإطلاع بشكل دوري على تحديث قائمة الدول عالية المخاطر التي تدعو مجموعة العمل المالي إلى اتخاذ إجراءات بشأنها على الرابط التالي:

<http://www.fat-fatf.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/call-for-action-february-2020.html>

يب- الدول الخاضعة لرقابة مكثفة:

هي دول تعاني نظماً من مواطن ضعف استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، ولكنها قدمت التزاماً رفيع المستوى بخطة عمل لمجموعة العمل المالي وتخضع هذه الدول إلى مرافقتها إلى حين استيفاء هذه الخطة ضمن إطار زمني محدد. ولا تدعو مجموعة العمل المالي الدول الأعضاء إلى تطبيق تدابير العناية المشددة تجاه هذه الدول وإنما نحثها، عند تحليل المخاطر ذات العلاقة بهذه الدول، على الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المنشورة على الرابط المبين أدناه.



وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry

Campania's Affairs
Department

إدارة شؤون الشركات

قررت مجموعة العمل المالي إعادة فرض التدابير المضادة تجاه إيران ودعت كافة الدول الأعضاء إلى تطبيقها عليها، وقد جاءت هذه الخطوة نتيجة فشل إيران في الالتزام بتنفيذ خطة العمل الخاصة بمعالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في نظامها ضمن المهنة المحددة لها، وتكمن أهم أوجه القصور المحددة في عدم تصديق إيران على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) واتفاقية قمع تمويل الإرهاب.

وبناء عليه، يجب على مدققي الحسابات وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي الخدمات الاستثنائية والشركات:

1. تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة المناسبة مع درجة المخاطر على علاقات العمل، والعمليات التي تتم مع العملاء بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من جمهورية إيران الإسلامية وهي التالية:

- دراسة إلى أقصى حد ممكن وبصورة معقولة، خلفية وغرض جميع العمليات المعقدة أو غير العادية، وجميع أنماط العمليات غير العادية، والتي ليس لها غرض اقتصادي أو قانوني واضح.
- زيادة درجة متابعة علاقة العمل، وذلك لتحديد الأنشطة أو العمليات غير العادية أو المشبوهة.
- الحصول على معلومات إضافية عن طبيعة علاقة العمل المتوقعة.
- الحصول على موافقة الإدارة العليا لبدء أو مواصلة علاقة العمل.

2. تطبيق التدابير المضادة على علاقات العمل، والعمليات التي تتم مع العملاء بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من جمهورية إيران الإسلامية وهي التالية:

- تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة التالية على علاقات العمل، والعمليات التي تتم مع العملاء بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من هذه الدولة:
- الحصول على معلومات إضافية عن العميل، من بينها المهنة، وحجم الأصول، والمعلومات المتاحة من خلال قواعد البيانات العامة والمصادر المفتوحة، وتحديث بيانات التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي بصورة منتظمة.
- الحصول على معلومات إضافية عن طبيعة علاقة العمل المتوقعة.

١ المادة 13 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 22 من لائحة التنفيذية
٢ المادة 25 من لائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٣ المادة 13 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 23 من لائحة التنفيذية



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

تعميم رقم (5) لسنة 2020

إلى تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بشأن تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة بالنسبة للمعاملات التي لا تتم وجها لوجه

السادة/ تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة المحترمين،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عملاً بمقتضيات المادة (15) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادتين (25) و (60) من اللائحة التنفيذية للقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019،

والمادة (2) من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (95) لسنة 2019 بإنشاء قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات.

بصدور قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التعميم الآتي:

في إطار الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، أصدرت وزارة التجارة والصناعة تعميماً بشأن إغلاق مؤقت لجميع المحلات والأنشطة التجارية والخدمات منذ مطلع شهر مارس 2020 بما في ذلك محلات بيع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة.

وقد نين لوزارة التجارة والصناعة تز ايد أعمال البيع والشراء للمعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة خلال فترة غلق المحلات التجارية عبر المواقع الإلكترونية، دون مراعاة متطلبات القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، التي يجب على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الالتزام بها عند إبرامهم معاملات نقدية مع عملائهم تساوي أو تزيد قيمتها على (50,000) خمسين ألف ريال قطري أو ما يعادلها بالعملة الأخرى، سواء تمت مرة واحدة أو كانت متعددة على نحو تظير مرتبطة ببعضها البعض .

كما لوحظ قيام بعض الأفراد بمزاولة التجارة في المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة من خلال المنصات الإلكترونية دون التقيّد بالسجل التجاري والحصول على الرخصة التجارية وهو ما يشكل مخالفة لأحكام المادة (7) من القانون رقم (25) لسنة 2005 بشأن السجل التجاري والذي ينص على أنه: "لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي الاشتغال بالتجارة أو إنشاء محل تجاري إلا بعد قيده في السجل التجاري".

1

هاتف: 44 44 4444 (+974) | فاكس: 44 44 4444 (+974) | ب.ص: 1968، دoha، قطر
Telephone: (+974) 4042 2222 | Fax: (+974) 4493 2032 | P.O.Box: 1968, Doha, Qatar
info@moci.gov.qa | www.moci.gov.qa



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

إدارة شؤون الشركات

Campania's Affairs
Department

وتشمل قائمة هذه الدول الخاضعة لرقابة حالياً : ألبانيا، جزر البهاما، باربادوس، بوتسوانا، كمبوديا، غانا، أيسلندا، جامايكا، موريشيوس، منغوليا، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، بنما، سوريا، أوغندا، اليمن، زيمبابوي.

وبناء عليه، يجب على مدققي الحسابات وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي الخدمات الصناعيين الاستئمانية والشركات:

• الإطلاع بشكل دوري على تحديث قائمة الدول الخاضعة لرقابة مكثفة لباخذوا بعين الاعتبار عند تحليل المخاطر المعلومات المنشورة على الرابط التالي بخصوص علاقات العمل والعمليات التي تتم مع العملاء بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من تلك الدول: <http://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/increased-monitoring-february-2020.html>

وقد قامت مجموعة العمل المالي في اجتماعها الأخير بإخراج جمهورية ترينيداد وتوباغو Republic of Trinidad and Tobago من قائمة الدول الخاضعة للرقابة المكثفة بفضل نجاحها في تنفيذ خطة العمل الخاصة بمعالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في نظامها.

وفي حال عدم الالتزام بأحكام هذا التعميم، سوف يقوم قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفرض الجزاءات الإدارية والمالية المناسبة طبقاً لأحكام المادة 44 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب


سالم بن سالم المناعي
مدير إدارة شؤون الشركات

نسخة إلى:

- أمين سر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التعميم.
- سعادة وكيل المساعد لشؤون التجارة التعميم.

7 ملحق 24 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

6

هاتف: 44 44 4444 (+974) | فاكس: 44 44 4444 (+974) | ب.ص: 1968، دoha، قطر
Telephone: (+974) 4042 2222 | Fax: (+974) 4493 2032 | P.O.Box: 1968, Doha, Qatar
info@moci.gov.qa | www.moci.gov.qa



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

Campania's Affairs
Department

إدارة شؤون الشركات

الإلكترونية. أو الاتصال بالعمل لطرح أسئلة حول هويته. وسبب طلب خدمة معينة وغيرها من الأسئلة التي تساعد على التأكد من هوية العميل.

4. تحديث بيانات التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي بصورة منتظمة.
5. تطبيق متابعة مشددة لعلاقة العمل من خلال زيادة عدد وفترات الرقابة عليها واختيار أنماط العمليات التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والمراجعة.
6. مطابقة العملاء الذين لا يتم التعامل معهم وجها لوجه بتسديد الدفعات الأولى من خلال حسابات تكون بأسمائهم لدى مؤسسات مالية تخضع لمعايير مماثلة من تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء.

وفي الأحوال التي لا يتم فيها الالتزام بهذه المتطلبات، فإن المخالف يكون عرضة لتجزئات الادارية والمالية المنصوص عليها بالمادة 44 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى العقوبة بالحبس والغرامة المنصوص عليها بالمادة 82 من القانون المذكور.

سالم بن سالم المناعي
مدير إدارة شؤون الشركات

صدر بتاريخ 2026/07/09 م

لسماعه

- إيد سر التصدية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التعامير
- سعادة المركز لمساعدة لشؤون التجارة التعامير

3

هاتف: 44 44 44 (974) | فاكس: 4493 2032 (974) | بريد إلكتروني: info@moci.gov.qa | www.moci.gov.qa
Telephone: (+974) 4042 2222 Fax: (+974) 4493 2032 P.O.Box: 1948, Doha, Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

Campania's Affairs
Department

إدارة شؤون الشركات

وفي إطار الرقابة التي تجريها وزارة التجارة والصناعة على ممارسة الأنشطة التجارية في الدولة، وبوصفها الجهة الرقابية على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنه يتعين الالتزام بالمتطلبات التالية:

أولاً: تنفيذ كافة المتطلبات المستوجبة لممارسة الأنشطة التجارية عبر المواقف الإلكترونية:

تجدر وزارة التجارة والصناعة من خطورة مزاولة أعمال التجارة عبر المواقف الإلكترونية في قطاع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة دون اتباع الاجراءات القانونية المشترطة لممارسة الأنشطة التجارية، وتؤكد أنها ستلتزم بتتبع المخالفين وإبلاغ النيابة العامة أو مأموري الضبط القضائي المختصين من أجل مخالفة أحكام المادة 16 من القانون رقم (25) لسنة 2005 المشار إليه أعلاه.

ثانياً: تنفيذ كافة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند إبرام معاملات عبر المواقف الإلكترونية:

تؤكد وزارة التجارة والصناعة على ضرورة التزام تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها بالقانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولاتحتته التنفيذية وذلك عند إبرامهم، عبر المواقف الإلكترونية، معاملات نقدية مع عملائهم تساوي أو تزيد قيمتها على (50,000) خمسين ألف ريال قطري أو ما يعادلها بالعملة الأخرى، سواء تمت مرة واحدة أو كانت متعددة على نحو يظهر مرتبطة ببعضها البعض، بما في ذلك اتخاذ تدابير العناية الواجبة للتحقق من هوية العملاء الدائمين أو العرضيين وهوية المستفيد الحقيقي وفهم طبيعة عمل العميل أو نمط نشاطه والغرض من علاقات العمل وظيفتها والاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات لجميع المعاملات والعمليات المحلية والدولية لمدة عشر سنوات على الأقل من تاريخ انتهاء العملية أو المعاملة.

ونظراً لارتفاع المخاطر المرتبطة بالمعاملات التي لا تتم وجها لوجه، بما في ذلك المعاملات التي تتم من خلال نقاط البيع الإلكترونية والتي تستخدم الدفع نقداً عند تسليم البضاعة أو بواسطة بطاقات الدفع، فإن قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات في وزارة التجارة والصناعة يدعو جميع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة إلى تطبيق تدابير عناية واجبة مشددة بالنسبة للمعاملات التي لا تتم وجها لوجه من خلال ما يلي:

1. الحصول على معلومات إضافية عن العميل من بينها الهوية وحجم الأصول والمعلومات المتاحة من خلال قواعد البيانات العامة والمصادر المفتوحة.
2. التحقق من هوية العميل الذي لا يتم التعامل معهم وجها لوجه باعتماد وثائق تعريف هوية إلكترونية (وثائق ممسوحة ضوئياً أو مصورة) مع إمكانية طلب وثائق إضافية لتحديد هوية العميل.
3. اتخاذ تدابير إضافية للتحقق من وثائق تعريف الهوية الإلكترونية ومنها إجراء مقابلة مباشرة مع العميل باستخدام مكالمة فيديو (مثل سكايب أو زوم) لمقارنة السمات الفيزيولوجية للعميل بالنسخ الممسوحة ضوئياً أو المصورة من وثائق الهوية، أو مطابقة العميل بتقديم "صورة ذاتية" واضحة من الأمام (front-view selfie)، يمكن مقارنتها بوثائق الهوية

2

هاتف: 44 44 44 (974) | فاكس: 4493 2032 (974) | بريد إلكتروني: info@moci.gov.qa | www.moci.gov.qa
Telephone: (+974) 4042 2222 Fax: (+974) 4493 2032 P.O.Box: 1948, Doha, Qatar

هاتف: 44 44 44 (974) | فاكس: 4493 2032 (974) | بريد إلكتروني: info@moci.gov.qa | www.moci.gov.qa

وحدة المعلومات المالية
نموذج الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

2. تفاصيل تقرير الاشتباه:	
1-2	هل التقرير تابع لتقرير سابق؟ (الزامي) نعم <input type="checkbox"/> إذا نعم، يرجى إدخال الرقم المرجعي لهذا التقرير كلا <input type="checkbox"/>
2-2	هل يرتبط هذا التقرير بتمويل الإرهاب، غسل الأموال، العقوبات أو أي نوع اشتباه آخر؟ (الزامي) تمويل الإرهاب <input type="checkbox"/> غسل الأموال <input type="checkbox"/> عقوبات <input type="checkbox"/> نوع اشتباه آخر <input type="checkbox"/>
3-2	هل يخضع هذا التقرير لأي متطلبات عاجلة بتجميد الأموال؟ نعم <input type="checkbox"/> كلا <input type="checkbox"/> غير معروف <input type="checkbox"/>
4-2	سبب الاشتباه: (الزامي) تجزئة المعاملات <input type="checkbox"/> معاملة غير اعتيادية <input type="checkbox"/> مصدر أموال غير محدد <input type="checkbox"/> معاملة غير اقتصادية <input type="checkbox"/> معاملة بدون غرض تجاري محدد <input type="checkbox"/> احتيال <input type="checkbox"/> عدم التمكن من إتمام إجراءات "إعرف عميلك" <input type="checkbox"/> هوية مزورة <input type="checkbox"/> مبلغ نقدي كبير <input type="checkbox"/> سلوك الفرد مشتبہ به <input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التحديد): <input type="checkbox"/>
5-2	عدد المعاملات المبلغ عنها: (الزامي) معاملة واحدة <input type="checkbox"/> عدة معاملات <input type="checkbox"/> عدد المعاملات: <input type="radio"/>
6-2	ما هي قيمة المعاملة/المعاملات المشتبه بها، بما في ذلك أي محاولات لإجراء المعاملة؟ (الزامي) أذكر القيمة بالريال القطري: أذكر القيمة بالعملة الأخرى:

1. تفاصيل تقديم تقرير الاشتباه:	
1-1	التاريخ:
2-1	المسؤول عن إعداد/تقديم تقرير الاشتباه:
3-1	نوع المؤسسة المبلّغة: <input type="checkbox"/> بنك <input type="checkbox"/> شركة صرافة <input type="checkbox"/> شركة تأمين <input type="checkbox"/> شركة استثمار <input type="checkbox"/> شركة تمويل <input type="checkbox"/> شركة إدارة أصول <input type="checkbox"/> مدققو الحسابات (المحاسبون القانونيون محامون) <input type="checkbox"/> وسطاء عقاريون <input type="checkbox"/> تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة <input type="checkbox"/> مقدمو خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات <input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التحديد):
4-1	المؤسسة المبلّغة :
5-1	جهة الاتصال: العنوان: رقم الهاتف المباشر: بريد إلكتروني:
6-1	إشارة رقم:

<p>3. تفاصيل الشخص المشتبه به/ الأشخاص المشتبه بهم أو شركائهم / شركائهم إذا كان المشتبه به شخصا طبيعيا، يرجى تعبئة القسم (3). إذا كان شخصا معنويا يرجى تعبئة القسم (5)؛ في حال الاثنين معا، يرجى تعبئة القسمين (3) و(5). أما إذا كان صندوقا استثماريا فيرجى تعبئة القسم (6).</p>	<p>1-3 الشخص المشتبه به: (أذكر كافة المعلومات المعروفة لديك عن الشخص المشتبه به، وأرفق نسخا عن أي وثائق إثبات هوية متوفرة لديك):</p> <p>معلومات عن الجنسية والإقامة</p> <p>الجنسية (الزامي): قطري:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ رقم بطاقة الهوية القطرية (الزامي): ○ رقم جواز السفر (اختياري): <p>مقيم في قطر:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ رقم بطاقة الهوية القطرية (الزامي): ○ رقم جواز السفر (اختياري): <p>دول الخليج:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ رقم بطاقة الهوية الخليجية: أو ○ رقم جواز السفر: <p>غير مقيم:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ رقم جواز السفر (الزامي):
<p>الاسم بالعربي أو بالإنجليزي (الزامي):</p> <p>تاريخ الميلاد (الزامي):</p> <p>ذكر أو أنثى (الزامي):</p> <p>العنوان/ العناوين:</p> <p>رقم الهاتف:</p> <p>رقم الجوال:</p> <p>بريد إلكتروني:</p> <p>بلد الإقامة:</p> <p>المهنة:</p> <p>تفاصيل رخصة القيادة:</p> <p>تفاصيل عن صاحب العمل:</p> <p>أي معلومات شخصية أخرى:</p>	

<p>7-2 ما هو نوع المال أو الخدمة أو المنتج المستخدم لإجراء المعاملة؟ (الزامي)</p> <ul style="list-style-type: none"> <input type="checkbox"/> نقدا <input type="checkbox"/> تحويل برقي <input type="checkbox"/> حساب مصرفي <input type="checkbox"/> حساب صندوق استثماري <input type="checkbox"/> أوراق مالية <input type="checkbox"/> شيك <input type="checkbox"/> وثيقة تأمين <input type="checkbox"/> شهادات استثمار <input type="checkbox"/> أسهم <input type="checkbox"/> تبادل عملات <input type="checkbox"/> بطاقة ائتمان <input type="checkbox"/> بطاقة خصم <input type="checkbox"/> عملة مشفرة <input type="checkbox"/> ذهب <input type="checkbox"/> معادن ثمينة أخرى <input type="checkbox"/> ألماس <input type="checkbox"/> أحجار كريمة أخرى <input type="checkbox"/> عقار <input type="checkbox"/> خدمات استشارية <input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التحديد):
--

2-2-4	نوع الحساب الفرعي:	<input type="checkbox"/> حساب شخصي <input type="checkbox"/> حساب شركة <input type="checkbox"/> حساب صندوق استثماري <input type="checkbox"/> أخرى: التفاصيل:
3-2-4	مكان الحساب/ المؤسسة: (إلزامي)	
4-2-4	اسم الحساب: (إلزامي)	
5-2-4	تاريخ فتح الحساب:	
6-2-4	رقم الحساب: (إلزامي)	
7-2-4	المخولون بالتوقيع :	
8-2-4	تاريخ إقفال الحساب، إن وجد:	
9-2-4	رصيد الحساب: (إلزامي)	
10-2-4	سجل معاملات الحساب:	يرجى إرفاق سجل معاملات الحساب طيلة فترة الاشتباه

5. معلومات عن الشركة/ المؤسسة

1-5	اسم الشركة/ المؤسسة: (إلزامي)	
2-5	نوع الشركة/ المؤسسة: (إلزامي)	<input type="checkbox"/> شركة خاصة <input type="checkbox"/> شركة عامة <input type="checkbox"/> شراكة (شركة تضامن) <input type="checkbox"/> أخرى:
3-5	في أي دولة تم تسجيل الشركة / المؤسسة؟ (إلزامي)	<input type="checkbox"/> دولة قطر <input type="checkbox"/> أخرى: يرجى التحديد:

4. معلومات عن الحساب (1)		
1-1-4	نوع الحساب: (إلزامي)	<input type="checkbox"/> حساب أفراد <input type="checkbox"/> حساب شركات <input type="checkbox"/> أخرى: التفاصيل:
2-1-4	نوع الحساب الفرعي:	<input type="checkbox"/> حساب شخصي <input type="checkbox"/> حساب شركة <input type="checkbox"/> حساب صندوق استثماري <input type="checkbox"/> أخرى: التفاصيل:
3-1-4	مكان الحساب/ المؤسسة: (إلزامي)	
4-1-4	اسم الحساب: (إلزامي)	
5-1-4	تاريخ فتح الحساب:	
6-1-4	رقم الحساب: (إلزامي)	
7-1-4	المخولون بالتوقيع :	
8-1-4	تاريخ إقفال الحساب، إن وجد:	
9-1-4	رصيد الحساب: (إلزامي)	
10-1-4	سجل معاملات الحساب:	يرجى إرفاق سجل معاملات الحساب طيلة فترة الاشتباه

معلومات عن الحساب (2)

1-2-4	نوع الحساب: (إلزامي)	<input type="checkbox"/> حساب أفراد <input type="checkbox"/> حساب شركات <input type="checkbox"/> أخرى: التفاصيل:
-------	--------------------------------	---

7. تفاصيل النشاط المشتبه به	
1-7	متى وقع النشاط المشتبه به؟ (إلزامي)
2-7	أين وقع النشاط المشتبه به؟ (إلزامي)
3-7	كيف تم تحديد النشاط المشتبه به؟ (إلزامي)
	<input type="checkbox"/> معاملة مباشرة <input type="checkbox"/> نظام مراقبة المعاملات <input type="checkbox"/> مسؤول الالتزام <input type="checkbox"/> إبلاغ من مجهول <input type="checkbox"/> تدقيق يدوي <input type="checkbox"/> أخبار ومعلومات سلبية <input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التحديد)
4-7	أذكر معلومات إضافية مهمة عن النشاط المشتبه به الذي دفعك إلى تقديم تقرير الاشتباه. ما هو سبب الاشتباه لديك؟ اذكر بوضوح كافة العوامل أو الظروف غير الاعتيادية التي أدت إلى الاشتباه بعملية غسل أموال أو تمويل إرهاب. (إلزامي)
5-7	أذكر أي معلومات إضافية أخرى تعتبرها مهمة لتقديم تقرير الاشتباه

8. مستندات داعمة	
1-8	يرجى إدراج أي مستندات داعمة لتقرير الاشتباه
	قائمة المرفقات: <input type="checkbox"/> وثائق إثبات هوية الشخص المشتبه به <input type="checkbox"/> معلومات عن الحساب <input type="checkbox"/> سجلات المعاملات <input type="checkbox"/> سجلات الشركة/ المؤسسة <input type="checkbox"/> أي مستندات أو سجلات أخرى:

4-5	رقم تسجيل الشركة أو المؤسسة: (إلزامي)
5-5	قيد المنشأة: (إلزامي إذا كانت الشركة/المؤسسة محلية)
6-5	رقم تسجيل الشركة الأجنبية: (إلزامي إذا كانت الشركة/ المؤسسة أجنبية)
7-5	العنوان المسجل: (إلزامي)
8-5	عنوان العمل، إذا كان مختلفاً عن العنوان المسجل:
9-5	تفاصيل الاتصال بالشركة/ المؤسسة: <input type="checkbox"/> الاسم: <input type="checkbox"/> رقم الهاتف: <input type="checkbox"/> رقم الجوال: <input type="checkbox"/> البريد الإلكتروني: <input type="checkbox"/> معلومات أخرى:
10-5	أعضاء مجلس إدارة الشركة/ المؤسسة أو أصحاب العمل: <input type="checkbox"/> الاسم: <input type="checkbox"/> رقم الهاتف: <input type="checkbox"/> رقم الجوال: <input type="checkbox"/> البريد الإلكتروني: <input type="checkbox"/> معلومات أخرى:
11-5	سبب الطلة بالشخص المشتبه به:

6. الصندوق الاستئماني	
1-6	اسم الصندوق الاستئماني
2-6	طبيعة وغرض الصندوق الاستئماني
3-6	البلد وتاريخ تأسيس الصندوق الاستئماني
4-6	هوية الموصي/ الموصين
5-6	هوية الوصي/ الأوصياء
6-6	هوية الولي/ الأولياء
7-6	المستفيد أو المستفيدون
8-6	بيانات أخرى

تساهم المؤشرات أدناه في تقييم ما إذا كان للمعاملات أي أسس اشتباه معقولة. وهي أمثلة عن المؤشرات الشائعة التي قد تكون مفيدة عند تقييم المعاملات، سواء تمت هذه المعاملات أو كانت مجرد محاولات. وهي تشمل مؤشرات تستند إلى خصائص معينة ارتبطت بأنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

لا تنطوي هذه المؤشرات على كافة الحالات، ولا يجب الأخذ بها فقط بمعزل عن غيرها. فقد لا يدعو كل مؤشر على حدة إلى الشك أو الاشتباه بنشاط غسل أموال أو تمويل إرهاب. غير أنه إذا اجتمع أكثر من مؤشر واحد أثناء القيام بمعاملة أو سلسلة من المعاملات، ينبغي على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، النظر في كافة العوامل الأخرى قبل استقرار الرأي حول ما إذا كان يجب الإبلاغ عن المعاملة أم لا.

يجب تقييم المؤشرات في السياق الذي تحدث فيه المعاملة أو يتم الشروع فيها. وقد يؤدي كل مؤشر إلى الاستنتاج بأن هناك أسسًا معقولة للاشتباه في أنه يتم ارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة غسل أموال أو تمويل إرهاب. ومع ذلك، قد لا يؤدي المؤشر إلى أي اشتباه في ضوء عوامل عديدة، مثل مهنة العميل، وأنشطته التجارية، وتاريخه المالي، ونمط الاستثمار السابق. إلا أنه، إذا نظرنا إلى كافة هذه العوامل مجتمعة فإن وجود مؤشر أو أكثر، وكذلك معرفة الكيانات المبلغة بعمل العميل أو أنشطته المالية سيساعد على تحديد العمليات المشبوهة.

مؤشرات تنطبق على جميع الجهات المبلغة:

(1) مؤشرات عامة

- يقتر العميل أو يبدلي بيانات حول التورط في أنشطة إجرامية.
- يرفض العميل إرسال أي مستندات إلى عنوان سكنه.
- للعميل حسابات مع مؤسسات مالية متعددة في منطقة واحدة دون مبرر واضح.
- يجري العميل معاملات في مواقع فعلية مختلفة، في محاولة واضحة منه لتجنب اكتشافه.
- يستخدم العميل العنوان نفسه باستمرار، ولكنه يغير أسماء الأطراف في المعاملة. بشكل متكرر
- تتم مرافقة العميل ومراقبته.
- يبدي العميل فضولا غير معتاد حول الأنظمة والضوابط والسياسات الداخلية.
- للعميل معرفة مبهمّة بمبلغ الإيداع.
- يقدم العميل تفاصيل غير واضحة حول المعاملة، ولا يعرف تحديدا الغرض منها.
- يقوم العميل بتسجيل المعاملات المالية الكبيرة بطريقة غير رسمية باستخدام أساليب غير تقليدية.
- يبالي العميل في تبرير أو تفسير المعاملة.
- العميل متحفظ ومتردد في مقابلته شخصيا.
- العميل متوتر وسلوكه لا يتوافق مع نمط المعاملة.
- العميل متورط في المعاملات المشبوهة وأنشطة غسل الأموال، إنما غير مدرك لذلك.
- هاتف المنزل أو العمل الخاص بالعميل مفصول من الخدمة، أو أن الرقم غير متاح أصلا عند محاولة الاتصال

به بعد فتحه الحساب مباشرة.

- لا يمكن التحقق بسهولة من خلفية العميل الجديد أو المحتمل.
- يتصرف العميل لصالح طرف ثالث أو نيابة عنه، ولكنه لا يعلن ذلك.
- يشارك العميل في نشاط لا يتناسب مع النشاط المعتاد للفرد أو الشركة.
- يصرّ العميل على إتمام المعاملة بسرعة.
- يقدم العميل معلومات متناقضة أو مضلّة بشأن المعاملة.
- المعاملة غير منطقية أو لا تتناسب مع النشاط المعتاد أو المتوقع للعميل.
- أنشأ العميل مؤخرًا سلسلة من العلاقات الجديدة مع كيانات مالية مختلفة.
- يحاول العميل التقرب من الموظفين وتوطيد علاقته بهم.
- يستخدم العميل أسماء مستعارة وعناوين عديدة متشابهة.
- يقوم العميل بتهجئة اسمه بشكل مختلف في كل معاملة.
- يستخدم العميل صندوق بريد أو خدمة مكتب بريد أو عناوين بريدية أخرى مختلفة بدلاً من عنوان الشارع، بما لا يتناسب مع النمط المعتاد أو المتبع في هذه المنطقة.
- يقدم العميل معلومات غير صحيحة أو معلومات تكون باعقداك غير موثوقة.
- يعرض العميل المال أو الهدايا أو خدمات غير معتادة مقابل توفير خدمات قد تبدو غير اعتيادية أو مشبوهة.

- يستخدم العميل أدوات مالية للدفع لقاء الخدمات أو المنتجات، مثل أوامر الدفع أو الشيكات السياحية، من دون تدوين ذلك على السند، أو بوضع رمز أو ختم أو ملاحظات غير اعتيادية.
- أنت على علم بأن العميل هو محل تحقيقات في قضايا غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- أنت على علم، أو أصبحت على علم، من مصدر موثوق به (يمكن أن يكون وسائل إعلام أو مصادر مفتوحة أخرى)، بأن العميل متورط في نشاط غير قانوني.
- العميل الجديد أو المحتمل معروف لديك أنه يتمتع بسمعة قانونية أو خلفية جنائية مشبوهة.
- تنطوي المعاملة على كيان صوري/وهمي مشبوه (أي، شركة ليس لها أصول أو عمليات أو أي مبرر آخر لوجودها).

(2) مؤشرات تتعلق بمتطلبات الإبلاغ أو حفظ السجلات

- يحاول العميل إقناع الموظف بعدم استكمال أي مستندات مطلوبة للمعاملة.
- يطرح العميل استفسارات تشير إلى رغبته في تجنب الإبلاغ.
- العميل على معرفة غير مألوفة بالقانون ومتطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- العميل على معرفة شاملة بمسائل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- يثير العميل موضوع أن المعاملة «نظيفة» أو «لا تتضمن غسل أموال».
- يقوم العميل بتجزئة أو تقسيم المبالغ لتفادي حفظ السجلات أو إثبات الهوية الشخصية أو تخطي الحدّ المعين للإبلاغ.

- يتعاون العميل مع أشخاص آخرين لتفادي حفظ السجلات أو إثبات الهوية الشخصية أو تخطي الحدّ المعين للإبلاغ.

(3) مؤشرات تتعلق بالمستندات الشخصية

- يقدم العميل معلومات مشكوك في صحتها أو غير واضحة.
- يبرز العميل هوية مزيفة أو هوية تبدو مزورة أو معدّلة أو غير دقيقة.
- يرفض العميل توفير وثائق إثبات الهوية.
- يقدم العميل فقط نسخاً غير أصلية من وثائق إثبات الهوية.
- يريد العميل تقديم بياناته باستخدام وثائق أخرى غير وثائق إثبات الهوية.
- تفتقر المستندات الداعمة للعميل للتفاصيل المهمة، مثل رقم الهاتف.
- يبالغ العميل في تأخير تقديم المستندات الخاصة بالشركة.
- الأوراق الثبوتية التي قدمها العميل غير اعتيادية أو مشبوهة أو لا يمكن التحقق منها بسهولة.
- جميع وثائق إثبات الهوية التي قدمها العميل جديدة أو تتضمن تواريخ إصدار حديثة.
- يقدم العميل وثائق إثبات هوية متباينة وفي أوقات مختلفة.
- يقوم العميل بتغيير المعاملة بعد مطالبته بتقديم وثائق إثبات الهوية.
- يقدم العميل وثائق إثبات هوية مختلفة في كل مرة يقوم فيها بإجراء معاملة.

(4) مؤشرات تتعلق بالمعاملات النقدية

- يجري العميل بشكل مفاجئ معاملات نقدية متكررة وبمبالغ مالية ضخمة، بما لا يتناسب مع نشاطه المعتاد.
- يستبدل العميل بشكل متكرر الكمبيالات الصغيرة بالكبيرة.
- يستخدم العميل فئات عملات لا تتناسب مع نشاطه المعتاد.
- يستخدم العميل أوراقاً مالية موضّبة أو مغلفة بطريقة غير معتادة.
- يودع العميل أوراقاً نقدية قديمة أو متّسخة.
- يجري العميل بشكل متكرر معاملات نقدية باستخدام مبالغ مالية ضخمة تتم بأرقام مدورة.
- يجري العميل باستمرار معاملات نقدية دون الحدّ المعين للإبلاغ، في محاولة واضحة منه لتجنب الإبلاغ.
- يجري العميل باستمرار معاملات نقدية أدنى بكثير من الحدّ المعين للإبلاغ، في محاولة واضحة منه لتجنب إثبات الهوية والإبلاغ.
- يعرض العميل أموالاً غير محسوبة لإجراء معاملة؛ وعند احتساب هذه الأموال، يخفض العميل قيمة المعاملة إلى أقل من الحدّ المعين للإبلاغ.
- يجري العميل معاملة بمبلغ غير اعتيادي مقارنة بالمبالغ المستخدمة في المعاملات السابقة.
- يشتري العميل باستمرار شيكات سياحية أو شيكات بعملة أجنبية أو أدوات أخرى قابلة للتداول نقدًا، بما لا يتناسب مع نشاطه المعتاد.

- يطلب العميل حفظ أو تحويل مبالغ مالية ضخمة أو أصول أخرى، بما لا يتناسب مع نشاطه المعتاد.
- استخدام عناوين مشتركة لأفراد يشاركون في المعاملات النقدية، لا سيما عندما يكون العنوان نفسه عنواناً لمكان عمل أو منشأة تجارية، أو أنه لا يبدو متطابقاً مع المهنة المحددة من قبلهم (على سبيل المثال طالب أو شخص عاطل عن العمل، أو شخص يعمل لحسابه الخاص، ... الخ).
- مهنة العميل المحددة لا تتناسب مع مستواه أو نوع النشاط المعتاد الذي يمارسه (على سبيل المثال، يقوم طالب أو شخص عاطل عن العمل بإجراء الحد الأقصى من عمليات السحب النقدية اليومية في مواقع متعددة وعلى مساحة جغرافية واسعة).
- نقل المبالغ النقدية من قبل ساعي بريد.
- يجري العميل معاملات مالية كبيرة باستخدام مجموعة متنوعة من فئات العملات.

(5) مؤشرات تتعلق بالغرض الاقتصادي

- المعاملة لا تتناسب مع المركز المالي الظاهري للعميل أو نمط نشاطه المعتاد.
- المعاملة لا تقع ضمن السياق المعتاد لممارسات العمل في هذا المجال، أو لا تبدو ذات جدوى اقتصادية بالنسبة للعميل.
- المعاملة معقدة جداً دون مبرر، ولا تتناسب مع الغرض المحدد من قبل العميل.
- النشاط لا يتناسب مع نوع العمل المتوقع والمحدد من قبل العميل.
- يرفض العميل التجاري توفير معلومات تؤهله للحصول على الخصم التجاري.
- لا يوجد تفسير عملي لحجم المعاملات أو النقد.
- إجراء معاملات مالية بين شركات لا يربطها عادة أي صلة (على سبيل المثال، مستورد مواد غذائية يتعامل مع مصدّر قطع غيار السيارات).
- تتضمن المعاملة منظمة غير هادفة للربح أو منظمة خيرية ليس لها أي غرض اقتصادي منطقي، أو أنه لا يوجد أي صلة بين النشاط المذكور للمنظمة والأطراف الأخرى في المعاملة.

(6) مؤشرات تتعلق بالمعاملات التي تشمل على الحسابات

- إيداع الأموال في حسابات متعددة، ثم دمجها في حساب واحد وتحويلها خارج البلاد.
- حركة إيداع أو سلسلة إيداعات مفاجئة على حساب غير نشط، فيه مبلغ مالي صغير، يعقبها سحبات نقدية متكررة حتى يتم سحب كافة الأموال التي تم تحويلها.
- محاولة فتح أو استخدام الحسابات باسم مستعار.
- يستخدم العميل بشكل متكرر أماكن إيداع متعددة خارج موقع الفرع المحلي.
- فتح حسابات في فرع خارج منطقة العميل أو محل سكنه.
- فتح حسابات بأسماء أشخاص آخرين.
- فتح حسابات بأسماء مشابهة لأسماء الكيانات التجارية الأخرى المعتمدة.
- إيداع مبالغ نقدية صغيرة عديدة في الحساب، يعقبها سحبات نقدية كبيرة.

- إجراء عدة معاملات في اليوم وفي الفرع نفسه، في محاولة واضحة لاستخدام صرافين مختلفين.
- يتجاوز النشاط إلى حد كبير النشاط المتوقع وقت فتح الحساب.
- إنشاء حسابات متعددة، بعضها غير نشط منذ فترة طويلة.
- حركة / نشاط مالي ضخم بشكل مفاجئ على حساب غير نشط/ حامل.
- عمليات تحويل غير مبررة بين منتجات العميل وحساباته.
- حوالات مالية كبيرة من حساب واحد إلى حسابات أخرى ومن مصادر مختلفة.
- إيداعات متعددة في حساب العميل من قبل أطراف ثالثة.
- إيداعات متكررة للأدوات لحاملها (على سبيل المثال، الشيكات أو أوامر الدفع أو السندات لحاملها).
- إيداعات نقدية كبيرة غير معتادة من قبل عميل لديه صلة شخصية أو تجارية بمنطقة تشتهر بالاتجار بالمخدرات.
- رفض الشيكات بصورة مستمرة لعدم وجود رصيد في الحساب.
- استخدام الحسابات المراسلة كمنفذ لتحويل الأموال من ولاية قضائية أجنبية إلى أخرى.
- استخدام الحسابات الشخصية والتجارية المتعددة لجمع الأموال ثم تحويلها إلى عدد من المستفيدين الأجانب، لا سيما المتواجدين في دول مرتفعة المخاطر، مثل الدول المعروفة بأنها تشتهر أو يشتبه في أنها تساهم بتسهيل أنشطة غسل الأموال.

يتضمن الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي-فاتف (<http://www.fatf-gafi.org>) معلومات عن الدول والأقاليم غير المتعاونة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (انظر القسم "الدول مرتفعة المخاطر وغير المتعاونة").

(7) مؤشرات تتعلق بمعاملات تشتمل على مناطق خارج قطر

- ليس لدى العملاء والأطراف الأخرى في المعاملة علاقات أو صلة واضحة بدولة قطر.
- إجراء المعاملات عبر خطوط دولية متعددة.
- يستخدم العميل بطاقة ائتمان صادرة عن بنك أجنبي ليس له فرع في دولة قطر، خاصة وأن العميل لا يقيم أو يعمل في الدولة حيث تم إصدار البطاقة.
- المبالغ النقدية والتحويلات الدولية تزيد عن متوسط دخل العملاء من العقال الأجانب.
- تنطوي المعاملات على حوالات مالية دولية كبيرة إلى حسابات أطراف ثالثة في دول لا تُستخدم عادة كقنوات للحوالات المالية.
- تشتمل المعاملة على دولة معروفة بقانون سرية المصارف والشركات.
- تنطوي المعاملات على دول يجب أن تخضع للمراقبة المعززة بحسب مجموعة العمل المالي-فاتف.
- تبديل عملات أجنبية يعقبها تحويلات برقية للأموال إلى دول مرتفعة المخاطر، مثل الدول المعروفة بأنها تشتهر أو يشتبه في أنها تساهم بتسهيل أنشطة غسل الأموال.
- إجراء إيداعات يعقبها تحويل إلكتروني للأموال، خلال فترة زمنية قصيرة، إلى أو عبر دول مرتفعة المخاطر،

- مثل الدول المعروفة بأنها تشتهر أو يشتبه في أنها تساهم بتسهيل أنشطة غسل الأموال.
- تنطوي المعاملة على دولة ينتشر فيها إنتاج أو تصدير المخدرات غير المشروعة، أو يكون نظامها الخاص بمكافحة أنشطة غسل الأموال غير فعال.
- تنطوي المعاملة على دولة معروفة بأنها تشتهر أو يشتبه في أنها تساهم بتسهيل أنشطة غسل الأموال.

يتضمن الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي-فاتف (<http://www.fatf-gafi.org>) معلومات عن الدول والأقاليم غير المتعاونة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (انظر القسم "الدول مرتفعة المخاطر وغير المتعاونة").

(8) مؤشرات تتعلق بالمعاملات الخاصة بالنشاط التجاري الخارجي

- تراكم أرصدة ضخمة تتعارض مع الحجم المعروف للأعمال الخاصة بشركة العميل، يعقبها تحويلات إلى حساب (حسابات) في الخارج.
- طلبات متكررة للحصول على الشيكات السياحية، والشيكات بالعملة الأجنبية أو غيرها من الأدوات المالية القابلة للتداول.
- قروض بضمانات مصرفية صادرة عن بنوك أجنبية.
- قروض إلى أو من الشركات الأجنبية.
- عروض إيداعات بملايين الدولارات من مصدر سري يتم إرسالها من بنك أجنبي، أو قروض مضمونة من بنك أجنبي.
- معاملات تشتمل على اسم بنك أجنبي «صوري/وهمي»، يتشابه مع اسم مؤسسة قانونية كبيرة.
- تحويل إلكتروني غير مبرر للأموال بمجرد أن يستلمها العميل.
- استخدام الاعتمادات المستندية وغيرها من وسائل التمويل التجاري لتريك الأموال من دولة إلى أخرى، وبما لا يتناسب مع النشاط المعتاد للعميل.
- استخدام بطاقة ائتمان صادرة عن بنك أجنبي.

مؤشرات خاصة بتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة: الرايات الحمراء

(1) سلوك العميل

- زيادة شراء العميل الثابت (ومن ضمنهم تجار السبائك) لسبائك الذهب بصورة كبيرة دون سبب واضح.
- شراء المواطنين الأجانب لسبائك الذهب من خلال معاملات متعددة في مدة زمنية قصيرة.
- نقل السبائك بين الشركاء باستخدام حسابات السبائك (ومن ضمنهم أفراد الأسرة) دون غرض تجاري واضح.
- عدم توافق المهنة مع موجز البيانات المالية للعميل. على سبيل المثال أن يقوم العميل بتصنيف مهنته باعتباره «طالباً» أو «سائق شاحنة» لكنه يقوم بتحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى حسابات سبائك الذهب.

- شراء العميل لسبائك الذهب واستخدام مكتب البريد العام أو موفر خدمات خاص أو الصندوق البريدي كعنوان للمراسلة دون تضمين رقم الصندوق.
- أنماط غير اعتيادية من معاملات سبائك الذهب، وعدم توافق طبيعة هذه المعاملات مع موجز بيانات العميل.
- طلب عميل سابق غير معروف من إحدى المصافي، تحويل الذهب إلى سبائك.

(2) سلوك الشركة

- عدم إبلاغ وحدة المعلومات المالية من قبل منظمات قطاع الذهب (عندما يكون الإبلاغ واجبا)
- التغييرات التي تطرأ على الاسم التجاري للكيانات المسجلة في تجارة الذهب.
- تسجيل شركة تجارية في ملاذ ضريبي بالرغم من كون نشاطها التجاري مرتبط بدائرة اختصاص أخرى.
- نقل مبالغ مالية كبيرة بصورة غير عادية إلى حسابات مختلفة للأفراد والشركات حيث لا ترتبط بطبيعة نشاطهم التجاري.
- ودائع غير اعتيادية كاستخدام النقد أو الأدوات المالية القابلة للتداول (مثل شيكات السفر وشيكات الادخار وأوامر الدفع) على شكل أوراق نقدية (لغرض بقائها تحت الحد الأدنى للإبلاغ) لإيداعها في حسابات بنكية وتسديد مشتريات الذهب. وقد يتم ترقيم الأدوات المالية القابلة للتداول بشكل تسلسلي أو شرائها في مواقع متعددة كما تفتقر غالبا إلى المعلومات حول المستفيد.
- تأسيس العديد من شركات الأعمال الفردية أو الشركات الخاصة المحدودة من قبل اشخاص غير مرتبطين ظاهريا بها (وكلاء) لكن يتم التحكم فيها من قبلهم، كما يتم استخدام عناوين وهمية لتسجيل هذه الشركات.
- استخدام هيكل الشركات الوهمية، الموجودة في كل أنحاء دوائر الاختصاص.
- تسجيل عدد كبير من الشركات لشخص طبيعي واحد.
- صعوبة تتبع الأنشطة التجارية بسبب أن الشركات مسجلة في أماكن أخرى.
- عدم وضوح كيفية نقل الشركة للبضائع التي قامت بشرائها.

(3) السلوك القائم على التجارة (ويرتبط أيضا بغسل الأموال القائم على التجارة)

- عندما تكون الدفعات النقدية لطلبات الشراء عالية القيمة، فإن ذلك مؤشر على نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على التجارة.
- سوء تصنيف نقاء ووزن ومنتشأ الذهب وقيمه في نماذج الإقرار الجمركي.
- شحن الذهب من وإلى دائرة اختصاص، مدرجة على أنها عالية المخاطر في نشاط غسل الأموال أو غير متعاونة.
- شحن الذهب عبر دائرة اختصاص أو أكثر، مدرجة على أنها عالية المخاطر وحساسة دون أي سبب اقتصادي واضح.
- عدم توافق حجم الشحنة ونوع البضاعة مع حجم ونطاق المصدر والمستورد بالنظر إلى أنشطتهم التجارية المنتظمة، أو عدم جدوى الشحنة من الناحية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد أي تفسير معقول لاستثمار العميل أمواله في الشحنة.

- تنطوي المعاملة على استخدام شركات الواجهة والشركات الوهمية، حيث يمكن استخدامها لتسهيل غسل الأموال القائم على التجارة لكن بطرق مختلفة. ولا تتضمن الشركة الوهمية على أية أنشطة تشغيلية حقيقية، وتستخدم فقط لإخفاء أنشطة غسل الأموال وهوية الأفراد المتورطين فيها لغرض حجب مسار الأموال. وإذا تم تعقب نشاط الشركة، سيتم الاكتشاف أنها ببساطة شركة وهمية فارغة.

(4) تميز المنتج

- عدم توافق الخصائص المادية لسبائك الذهب مع معايير القطاع.
- أسعار الذهب أعلى من الأسعار في سوق الذهب المحلي.

(5) طرق السداد

- وجود عدد من الكيانات التابعة في سلسلة عمليات الدفع.
- النقل العابر للأموال والتغييرات التي تطرأ على أغراض الدفع.
- تسديد دفعات إلى الشركات الوهمية مع المزيد من عمليات السحب.
- منح قروض (بدون فائدة) للشركات الأجنبية.
- منح قروض (بدون فائدة) للأشخاص الطبيعيين.
- بيع الشخص الطبيعي أو الشركة للذهب، مع الإشارة إلى أن مصدره يأتي من أماكن ليس بها مناجم للذهب أو أن المكان لا يتوفر على رخصة الاستخراج.
- تحويل مبالغ مالية كبيرة إلى الخارج ومن ثم سحبها بسرعة.
- القيام بتحويلات دولية إلى دول تكون فيها الشركة غير مسجلة.
- سحب مبالغ نقدية مهمة من الحسابات البنكية من قبل المشاركين في قطاع تجارة الذهب.
- تقسيم الأموال على شيكات ومعاملات نقدية صغيرة لتسديد دفعات البضائع.
- قد يكون شراء سبائك الذهب عن طريق الشيكات البنكية، محاولة لإخفاء مصدر الأموال والملكية الأساسية.
- استخدام النقد لشراء السبائك، خاصة عندما تكون عمليات الشراء متعددة خلال فترة زمنية قصيرة، أو عند شراء كميات كبيرة في وقت واحد، أو عندما تكون هناك ودائع نقدية منظمة في حساب لتمويل شراء سبيكة ذهب واحدة.
- عدم امكانية إثبات المصدر الأصلي للأموال لغرض شراء سبيكة الذهب. وتنطوي هذه المعاملة على استلام النقد (أو من خلال طرق دفع أخرى من بينها الشيكات وبطاقات الائتمان) من أطراف ثالثة لا تربطها أي علاقة واضحة بالمعاملة أو الشركات الوهمية أو شركات الواجهة أو الأوامر البرقية، أو الدفعات من الأطراف الذين لم يتم تحديدهم في خطاب الاعتماد الأصلي أو المستندات الأخرى. كما ينبغي زيادة التحقق من المعاملات التي تنطوي على تسديد دفعات البضائع من خلال الشيكات والكمبيالات المصرفية وأوامر الدفع التي لا تعتمد على حساب الكيان الذي قام بشراء البضاعة.
- إرسال عائدات المبيعات من المعاملات التي تتم بين البائعين والمشتريين المحليين إلى أطراف ثالثة غير معروفة في الخارج.

(6) نشاط الجريمة الاصلية (طرق تعدين الذهب):

- إنتاج وتسويق الذهب من قبل شخص أو شركة بدون ترخيص.
- يتم تعيين طرف ثالث من قبل أحد المجتمعات الإثنية للقيام بالعملية بأكملها في المنجم.
- المناجم المرخص لها التي انخفض فيها الإنتاج دون تفسير واضح.
- تطوير أنشطة التعدين باستخدام آلات ومعدات لا تتوافق مع خصائص التعدين الصغير أو الحرفي المرخص له.
- تطوير أنشطة التعدين دون الالتزام بالأنظمة الإدارية والفنية والاجتماعية والبيئية.
- تطوير أنشطة التعدين في المناطق المحظورة.

تجدر الإشارة إلى أن قائمة المؤشرات هذه غير حصرية، و يمكن للجهات المبلّغة تحديد العمليات المشبوهة التي تشتمل على الأفراد والكيانات القانونية والمعاملات مرتفعة المخاطر استناداً إلى معايير أخرى أو مؤشرات معروفة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجريمة الأصلية.